



ما جاء في قضاء

قال البرازيل ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله وحده لا شريك له
ووضع على صدره برفع هذا القبر فغدتك وتقول انما الله والله والله
عنه اب القبر باذن الله اسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله وحده لا شريك له
واشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم فليكن ثبوتها وانما الجنة حق والنار
والعقارب حق والميزان حق وحشر الاجساد حق وعذاب القبر حق ونور القبر
وكبريى واكفوى وان الله حق ولقائى حق وكل ما جاء به الرسول حق والسموات
انما اتت عنة انية ولا ريب فيها وانما ابيعت في القدر اللهم اخفضها في قبري
انما الميت في قبره سبحانه في القبر بالقدرة والبقا وقبر العباد والموت عنت
لحق القيد يا خيرا قديم يا ذا العفو والغفران والله اعلم بالصواب والله الموفق والمعين

11

| | | |
|---------------|--------------------|----------------|
| كتاب الحج | كتاب الطلاق والخلع | كتاب النفقة |
| 1 | 4 | 5 |
| كتاب العتاق | كتاب الوصف | كتاب البيع |
| 6 | 7 | 8 |
| كتاب التبعة | كتاب الاجارة | كتاب الهبة |
| 12 | 13 | 14 |
| كتاب الودعة | كتاب النصب | كتاب الجنائيات |
| 15 | 16 | 17 |
| كتاب الاقرار | كتاب الصلح | كتاب الرهن |
| 16 | 17 | 18 |
| كتاب المرافعة | كتاب المضاربة | كتاب الشراكة |
| 18 | 19 | 20 |
| كتاب القسمة | كتاب الدعوى | كتاب الشهادة |
| 20 | 21 | 22 |
| | كتاب السرقة | |
| | 28 | |
| | تمت | |
| | محمد | |

مسئلة زید عمر و بن برنجه اشتراک ادب ارضه بعض نسیه
 وکوب بیتوب حاصل اولدقه هند وعلوی استحقاقه بینہ افان
 ادب ادب بالجه بن زید بن الہ اول زید بن الکرکن داخی المغنہ قادر
 اولدر بنی الجواب اولکار و لو اشتري ارضا و کان فی بد مدہ
 ثم استحقها مستحق و طلب الثالثة ان کان فی الارض ثمرة او شیء فله
 ذلك علی ما ذکرنا و نزلنا من ذلک الغامض و ان کان فیها ربح فهو لکثری
 من احوال الیوم فی بیوع
 جواهر الفوائد

Süleymaniye Kütüphanesi
 Hava Hürriyet
 495

سَمِ الْمَرْحُومِ الرَّحِيمِ

سبحان رب العزة اقدس من كلامه ومن لا معارض له في احكامه والصلوة على من
 اية بالايات العظام وعلى اله واصحابه الخيرة الكرام وبعد فبقول الفقير
 الى الله الفقيه المصنف ابو محمد غانم بن محمد البغدادي هذه الرسالة في تعارض
 البيئات كنت جمعها لبعض احوال في القضاة بعد الالتباس تعرضا
 وكناية وليس العاصم من الخطا في الرواية والدراسة وقد سميت بكتاب القضاة
 عند بعض البيئات **كتاب النكاح** اذا دعت اختها لنكاح
 رجل واقام كل واحدة منهما البينة على سبق نكاحها والزوج لا يدري
 فرق بينهما وبين الزوج لان نكاح احدهما بطل بغيره ولا طريق للثبوت
 ولما خفف المهر اتفاقا في رواية المبسوط لانه وجب الاول منهما فقط
 ولم يدري اي فنصف بينهما وانما وجب النصف لوقوع الفقرة قبل
 الوثب لانه قبلها وهذا ان كان مهرها متساويين وهي مسمى في العقد
 وكانت الفقرة قبل الدخول وان كانا مختلفين يقضى لكل واحدة
 منها ربع مهرها وان لم يكن مسمى في العقد فتعده واحدة لما يدل نصف المهر

في النكاح

ولهذا

والنكاح

وان كانت الفقرة بعد الدخول يجب لكل واحدة منهما المهر كاملا لانه
 استقر بالدخول فلا يسط منه شيء وانما قلنا والزوج لا يدري لان الزوج
 لا عين احدهما يقضي نكاحا لصاحبه فاما وقرق بينه وبين الاخرى
 وقد ذكرنا هذه المسئلة في شرح درر البحاري بما فيها من الحكايا اذا ادعى
 نكاح امرأة فانكرت فاقام البينة انها امراته ودعت بهي انه تزوج اختها
 وانما ادعتها قبل الوقت الذي ادعى فيه نكاحها وانما اليوم امراته وانما
 البينة والزوج ينكر لا يقضي نكاحها الى الغاية بالا جماع وانما الحاضرة فعند
 ابي حنيفة يقضي نكاحها وعندهما لا يقضي نكاحها ايضا بل توقف الامر على
 نكاح الغاية فان حضرت واقامت البينة على ما دعت لها الحاضرة يقضي
 بانها امراته ويقرق بين الزوج وبين الحاضرة وان انكرت ذلك يقضي
 بنكاح الحاضرة بينة الزوج ولا يثبت الى بينة الحاضرة من الحاضرين وكذا
 اذا اقامت الحاضرة بينة على اقرار المدعي بنكاح الغاية لا يقضي بنكاح الغاية
 ويقضي بنكاح الحاضرة ولو اقامت الغاية بينة انه تزوج بها ودخل بها
 او قبلها او مهرها بشبهة فرق القاضي بين الحاضرة وبين المدعي ولا يقضي
 بنكاح الغاية **قوله** اذا اختلف الزوجان في قدر المسمى فادعى الزوج
 انه تزوجها بالغ ودعت المرأة انه بالغين واقام البينة على ما ادعياها
 فبينة المرأة لانها مثبت الزبارة وان لم يكن لها بينة فعندها حبيبة
 ونكاحها كل منهما على دعوى صاحبه من غير نسخ النكاح فاذا اختلفا لم يثبت
 واحد التبيين فيجب مهر المثل وعندها لا يثبت القول قول الزوج
 مع بينة الا ان يأت بشئ يستكره عاوه وان ادعى ما دعيه عشرة دراهم
 او ربعي تزوجها على مهره وعندها لا يثبت امراته البينة على رجل

ان اباها المبت كان تزوجها يوم الخمر وكفى القاضى لعالم اقامت امرأة
 اخي البينة ان تزوجها في ذلك اليوم لم تقبل بينهما في اخي من
 اخو حصل في كذب الشهود مرفا صحا اذ ادعى انشاء نكاح امرأة
 واقام كل منها بينة على انها زوجته وهي ليست في يد احد هالم لم يقض
 لو احد من البنتين لتعذر العمل بهما لان المحل لا يقبل الا شراكم ويرجع
 الى عقد بين المرأة فليكون زوجته لمن صدقة وهذا اذا لم يوقت البينات
 اما اذا وقتا فصاحب الوقت الاول اولى وان اقرب لاحدهما
 قبل اقامة البينة في امرأة لقضاء قريها وان اقام الاخر البينة فقص بها
 لانه البينة اقوى من الاقرار ولو تزوجوا احد هما بالعدوى وامرأة تجد فاقام
 البينة فقص بها القاضى ثم ادعى اخو واقام البينة على مثل ذلك لم يحكم بها لان
 القضاء الاول قد صح فلا يتنقض بما هو مثله بل ودونه الا ان يوقت
 شهودا في الثانية سابقا لانه ظهر الخطا في الاول بيقين وكذا اذا كانت
 المرأة في يد الزوج وكما هو ظاهر لا تقبل بينة المظنهر الخارج الا على وجهين
 من الهداية وفي الفصولين لو برهن الخارج وذو اليد على النكاح مطلقا
 بل بان يبرهن بيقين بنية ذي اليد فلو قضى للخارج ببينة ثم برهن ذو اليد
 بل بيقين بنية اخلاف المشتاك وفي مطلق الملك فيما سوى النكاح
 لا تقبل بينة ذي اليد على الملك بعد ما قضى عليه وفاقا انتهى ولو اقام
 البينة وادعى احد هما الدخول وشهد الشهود بالنكاح والدخول
 يقضيه له وان اقام كل واحد منهما البينة على النكاح والدخول لا يقضيه
 لاحدهما وان ادعى النكاح ووقت احد هما شهودا شهودا على النكاح
 والوقت فمواو له وان وقت احد هما ولم يوقت الاخر الا في المرأة

في يد الذي لم يوقت يقض لذى اليد وكذا لو وقت احد هما ولم يوقت
 الاخر الا ان الذي لم يوقت اقام البينة على النكاح والدخول فمواو له ولو كانت
 المرأة في يد احد هما فشهد شهودا انها امرأة او شهدوا انها منكوبة وملا له
 وشهدوا الاخر شهودا انه تزوجها اختفده قال بعضهم لا تقبل بينة ذي اليد
 لانه بينة ذي اليد الخارج على بينة الخارج اذ اشهدوا على بينة الخارج
 او اذ اشهدوا على السب اما اذا اشهدوا على هذا الوجه كانت بمنزلة
 الشهادة على مطلق الملك فلا تقبل بينة ذي اليد وقال بعضهم تقبل
 لانه شهادة الشهود وانما امرأة ومنكوبة وملا له بمنزلة الشهادة على السب
 لان المرأة لا تصير منكوبة وملا له لا بسب معين وهذا النكاح والحكم
 اذا تعلق بسب واحد كان ذكرا او انثى وذكر السب سواء ينفى الملك
 لان الملك يثبت باسباب كثيرة وليس بعضها باو له من البعض فلا يتبعين
 السب فاضحا اذا قالت البكر ردت عنه تزويج وتلك قال
 الزوج بل سكت في القول لها عند النكار بالزيم العقد وقال زفر بن الحول
 لمسك بالاصل ولو اقام البينة بنية او له لانها ثبت الرد والزوج ثبت
 عدمها وهو السكوت ولو اقام الزوج بنية على انها اجازت او رخصت
 حين علمت واقامت هي بنية على الرد رجعت بنية الزوج لانها الزوم
 وحكم المسئلة في الغاية يسح للهداية ولو اقامت امرأة بنية انها تزوجت
 هذا الرجل امسى لم قالت فترجعت هذا الرجل الاخر منذ سنة ففى الذي
 اقوت بنكاحه امسى ولو شهد الشهود على اقرارها لهما جميعا وبى كجى قال ابو
 اسال الشهود با بهما بدات واقضيه واقام الرجلان البينة على نكاح امرأة
 بعد ما ينفى لهما بيارات زوج واحد لان حكم النكاح بعد المكون المبررات

عنه

ما كان مثل ما به عليه او اكثر لانها ثبت الخط وهو خلاف الظاهر وان لم
 يشهد به المثل لواحد منهما بان كان اقل مما اوسطه او اكثر مما اوسطه
 فسا ولا يستدل بها في الاثبات لان بينهما مثبت الزيادة ونقص الخط
 فلما حكم احداهما اول في الاخر وروي رجل اقام على امرأة بينته
 انه زوجها منه بعد ما قبل بلوغها واقامت هي بينته انه زوجها منه بعد بلوغها
 بغير رضا بينهما اول لان بينهما مثبتة للبلوغ فكانت اكثر اثباتا وعلم
 محمد رجل اقام البينة انه تزوج هذه المرأة بالف واقامت المرأة
 البينة وان كان المتاع مشكلا لم يكن للرجل والى جميعا بيقض له
 بالحكمة ويقضى للمرأة بالمتاع لان بينته المرأة في الشكل اول لانها
 حارجه ولو ادعى الزوج بعد وفاتها انها كانت ابرأته في العداوة
 حال صحته واقام الوارث بينته انها ابرأته في مرضها بينته الصحة
 اول وقبل بينته الوارث اول ولو ادعت المرأة البراءة لم يكن
 بشرط وادعى الزوج مطلقا فاقام البينة بينته المرأة اول لانها
 الشرط متعارف فصح البراءة معه وقبل بينته الزوج اول ولو اقامت
 المرأة بينته على المهر على زوجها كان مؤاخذة ذلك الى يومنا هذا واقام
 الزوج بينته انها ابرأته من هذا المهر الذي تدعيه فبينته البراءة اول
 في جميع القضايا ادعى عبد امثلي في يد رجل انه ودية له او تصدق
 عليه وقبض وادعت امرأته ان ذاك البعد تزوجها على ذلك العبد
 وقبضته وبرهنا بكم ابو يوسف بالعبد بينهما متصفين والمرأة
 بنصف قيمته ايضا على الزوج تمسك المهر وعنه محمد بن جهم بالتعب لم يزل
 والمرأة بجميع قيمته على الزوج وحمل المسئلة في نسخ الجمع في فصل ما به عليه

الطلاق

الرجلان فبينته في براءة اقام رجل بينته على ما كبرها واقامت هي بينته
 انه زوجها منها بعد ما قبل بلوغها واقامت هي بينته انه زوجها منه بعد بلوغها
 بغير رضا بينهما اول لان بينهما مثبتة للبلوغ فكانت اكثر اثباتا وعلم
 محمد رجل اقام البينة انه تزوج هذه المرأة بالف واقامت المرأة
 البينة وان كان المتاع مشكلا لم يكن للرجل والى جميعا بيقض له
 بالحكمة ويقضى للمرأة بالمتاع لان بينته المرأة في الشكل اول لانها
 حارجه ولو ادعى الزوج بعد وفاتها انها كانت ابرأته في العداوة
 حال صحته واقام الوارث بينته انها ابرأته في مرضها بينته الصحة
 اول وقبل بينته الوارث اول ولو ادعت المرأة البراءة لم يكن
 بشرط وادعى الزوج مطلقا فاقام البينة بينته المرأة اول لانها
 الشرط متعارف فصح البراءة معه وقبل بينته الزوج اول ولو اقامت
 المرأة بينته على المهر على زوجها كان مؤاخذة ذلك الى يومنا هذا واقام
 الزوج بينته انها ابرأته من هذا المهر الذي تدعيه فبينته البراءة اول
 في جميع القضايا ادعى عبد امثلي في يد رجل انه ودية له او تصدق
 عليه وقبض وادعت امرأته ان ذاك البعد تزوجها على ذلك العبد
 وقبضته وبرهنا بكم ابو يوسف بالعبد بينهما متصفين والمرأة
 بنصف قيمته ايضا على الزوج تمسك المهر وعنه محمد بن جهم بالتعب لم يزل
 والمرأة بجميع قيمته على الزوج وحمل المسئلة في نسخ الجمع في فصل ما به عليه

كتاب الطلاق والخلع
 اقام البينة انه كان مجنوناً وقت الخلع واقامت المرأة البينة على انه كان
 وقت الخلع فبينته المرأة اول وكذا اذا كان مجنوناً وقت الخصومة فاقام
 وليه بينته انه كان مجنوناً وقت الخلع واقامت المرأة البينة على انه كان
 عاقلاً فبينته المرأة اول في الدردور والور والاصل في ذلك ان بينته
 كونه المتعريف عاقلاً اول في بينته كونه مجنوناً او مخلوط العقل رجلان
 شهد ان فلان قدامت وهن بكنت امرأته وشهد اخوان انه طلقها
 قبل الموت قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل شهود الزوج اول وقال
 القاضي على السعدى شهود الطلاق اول في فصل الدعوى في تحريك الشهادة
 في دعوى فاصحها ادعت امرأة نكاحا على رجل فقال الرجل لا نكاح بيني
 وبينك فلما اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختفت
 منه قبيل بينته وان قال الرجل في انكار لم يكن بيننا نكاح فقا وقال الزوجان
 فقا فلما اقامت المرأة البينة على النكاح اقام هو البينة على انها اختفت منه
 قال رضي الله عنه كان ينبغي ان لا يقع بينته في باب ما يبطل دعوى المدعي
 قبيل القضاء وروي فاصحها وفيه ايضا امرأة ادعت على ولد ميت
 كان له ابنة بية كانه كانت زوجة مات وهي في نكاحه وطلبت الميراث محمد الابن فاقامت
 البينة ثم ان الذي اقام البينة انه اباه كان طلقها فلما نادى انقضت عدتها
 قبل موته تقبل بينته الابن في الصحيح وان كان الابن قال حين ادعت
 لم يكن بزوجها ولم تكن زوجة له فقا لا تقبل البينة وفيه ايضا امرأة ادعت

على زوجها انه طلقها ثلاثا واقامت البينة والزواج كجدهم اوعى الزوج انه تزوجها
 بعد ما اعتزفت انها تزوجت بالمحل وكل كذا ما لا يسمع منه هذا الدفع
 ولو قال لا والله ان شئت سيكر ابغى ذلك فامر بك سيدك فقامت
 بينة على وجود السرط واقام الزوج بينة انه كان باذنها فبينة المرأة اولى
 من البينتين المتساويتين من الصلة تزوجها على الغيب فالمرأة الف بخلاف
 واقام البائع ببينة انه باعها بالغيب واقام المشتري ببينة انه اشتراها
 بالف فالثمن الغيب لان الكساح لا يحتمل الغيب وكل واحد على عقده
 غير ما اوعاه الاخر فتمارت البينتان وثبت الكساح كساحا وقام وجب الف
 باعتزاف الزوج والبائع لا يحتمل الغيب فيجعل كانه اشتراه منه بالف اولا
 ثم اشتراه منه بالغيب فيبطل الاول ويثبت الثاني من وجبه ولو قالت
 المرأة تزوجني على عبدك هذا وقال الزوج تزوجتك على امه هنري ام
 المرأة واقام البينة ببينة المرأة اولى لان بينتها قامت على حق نفسها
 وبينة الزوج على حق الغير وتعتق الامه على الزوج باقراره ولو اقام الزوج
 البينة انه تزوجها بالف ورهم واقامت المرأة البينة انه تزوجها بمائة دينار
 واقام ابو المرأة وهو عبد الزوج البينة انه تزوجها على رقبته فالبينة ببينة
 الاب وان اقامت امها وهي امه الزوج بعد ذلك البينة انه تزوجها
 ببناتها على رقبته فالبينة ببينة الاب وللام وتصفها جميعا مهر لها ويسعى
 الوالدان للزوج في قيمتها ولو لم يكن كذلك ولكن المرأة اقامت البينة
 على انه تزوجها بمائة دينار واقام الزوج البينة انه تزوج المرأة بمائة ورهم
 ففقدت الغنى ببينة المرأة بالكساح لانه دينار ثم ان اب المرأة بمائة وهو عبد الزوج
 واقام البينة انه تزوج المرأة على رقبته فانه الغنى يبطل القضاء الاول ويقضى

وعلى محمد رجل اقام البينة انه تزوج هذه
 المرأة بالف واقامت المرأة انه تزوجها
 على الغيب فالمرأة الف كذا

باب الاب

باب الاب هو الممد وان اختلف الزوجان في البت الذي يسكنان فيه كل واحد
 يدعي انه له كان القول في ذلك قول الزوج فان اقامت المرأة ببينة
 واقامها جميعا ففقدت البينة المرأة لانها خارجة عنه ولو كانت الدار في يد رجل
 وامرأة واقامت المرأة ببينة ان الدار له والمرأة امرأتها تزوجها بالف ورهم
 ودفع اليها ولم يقيم ببينة انه حوالة ففقدت البينة بالدار والرجل للمرأة ولا كساح بينهما
 لان المرأة اقامت البينة على رقب الرجل والرجل لم يقيم البينة على رقبته
 فيبقى بالرق فاذا فسخه بالرجل يبطل بينة الرجل في الدار والكساح
 ضرورة وان اقام الرجل البينة انه حوالة اصل المسئلة بحالها فيبقى بحرية
 الرجل وكساح المرأة ويقضى بالدار للمرأة لانه فقيمتها بالكساح صار الرجل في الدار
 صاحب اليد والمرأة خارجة فيبقى بالدار لها كما لو اختلف الزوجان
 في دار في ايدها كانت الدار للزوج وان اقام البينة ببينة المرأة
 ولو اختلفا في متاع من متاع النساء واقام البينة ببينة بها للزوج ولو
 اختلفا في بدها المتاع وفي الكساح فقامت المرأة البينة ان المتاع لها ولو اقام
 عبد ما واقام الرجل البينة ان المتاع له والانه تزوج المرأة بالف ورهم
 فانه يبقضي بالرجل للمرأة ويقضى لها بالمتاع ايضا كما قلنا في الدار وان اقام
 الرجل البينة انه حوالة اصل يبقضي له بالحريه والمرأة والمتاع ايضا لانه
 في متاع النساء كساح الى البينة وان كان المتاع مشكلا يجوز للرجل
 والنساء جميعا ببقية بحرية ويقضى للمرأة بالمتاع لان بينة المرأة في المشكل
 اولى لانها خارجة انتهى ولو قال لا والله ان شئت سيكر ابغى ذلك
 فامر بك سيدك فقامت البينة على وجود السرط واقام الزوج ببينة
 انه كان باذنها فبينة المرأة اولى من باب البينتين المتساويتين من البينة
 باذنها زوجها

برهن على كتمانها في بيت على خلعها يندفع لو لم يوقنا او وقت احد هما
فقط ولو وقتا وتاريخ الخلع اسبق لا تندفع فيه وبينها جامع القصولين
وقية ايضا برهن انه تزوجها في سورة سهر كذا وبرهن انه اقر بعد
هذا التاريخ بثلاثة اسهر انها حوام عليه وليست بامرأة فهذا دفع صحيح
حتى يخلف انه لم يرد به الطلاق فلو نكل يندفع **كتاب النفقة** اذا ادعى الزوج الاعسار كما في القول
الفصولين **كتاب النفقة** اذا ادعى الزوج الاعسار كما في القول
قوله وعليه نفقة المعسرين الا اذا قامت المرأة ببينة على انه موسر
فانه يقضى عليه بنفقة الموسرين وان اقام بالبينة ببينة المرأة او في
مقامها ولو اختلف الزوجان بعد فرض النفقة في مقدار المفروض
او في الزمان بعد فرض النفقة كان القول قول الزوج وان اقام
البينة ببينة المرأة او في لانها ثبت الزيادة من الحرة واذا بعث
الرجل الى امراته بنوب فقال الزوج هو مهر او قال هو من الكسوة
وقالت المرأة هي مهر كما في القول قول الزوج وكذا لو اعطى ما دام
فقال هي نفقة وقالت المرأة هي مهرية كما في القول قول الزوج الا
ان تقوم المرأة بالبينة على انها بعث اليها مهرية وان اقام بجميعا البينة
فالبينة ببينة الزوج وكذا لو اقام كل واحد منهما ببينة على اقرار الآخر
كما في البينة ببينة الملك فاسمها **الاب** اذا اتفق مال ولده
الغائب على نفسه فحضر **الاب** وادعى ان **الاب** كان موسرا وقت
الاتفاق وانكر **الاب** بغير حمله وقت الخصومة وان كان **الاب**
موسرا وقت الخصومة كان القول قوله والا فلا وان اقام بالبينة
على دعواه كما كانت البينة ببينة الابن لانه يثبت امره عارضا فاسمها

رجل زمن ادعى على رجل انه ابوه وطلب ان يفرض له النفقة
عليه فامره ذلك الرجل فاقام الزمن ببينة على ما ادعى واقام المدعى
عليه البينة على رجل اخر ان ابوه الزمن وذلك الرجل يكره ببينة بينة
الزمن فثبت شبه من الذي اقام عليه البينة انه ابوه ويقضى له عليه
النفقة ويبطل ببينة الاخر **كتاب النفقة** اذا ادعى الزوج الاعسار كما في القول
كتاب العتق لو ادعى الورثة على غلام انك كنت ملكك **الاب** الى يوم
الموت ونحن الورثة فاقام العبد ببينة ان كنت ملك فلان اخر
واعتقه فتقبل ببينة العبد وبتنصب خصما عنه الغائب في اثبات الملك
لان ملكه سره واعتقه فتقبل خصما عنه في اثبات الملك والاتفاق ثم اذا
ادعى انه كنت عبدا فلان واعتقه وقضى القضي به ثم اقام الاخر ببينة
انك عبدي لا تقبل لان ذلك القضاء قضاء على الناس جميعا وصار
كأن الناس حضروا ودعوا العتق فاقام ببينة عليهم فانه لا تقبل كنهنا
شتم الاحكام لو ادعى قنا في يد اخر فقال ذو اليد هو ملكي وورثته
واقام بالبينة ببينة ذي اليد او بالاتفاق جامع القضاوي اذا اقام
عبد البينة على الذي في يديه ان فلانا اعتقه وهو ملكه واقام الذي
في يديه البينة انه فلان الغائب او دعه عنده فانه يقضى بالعتق
فانه قدم فلان الغائب فاقام البينة انه عبدا لا تقبل ببينة وبينة العتق
اولي ولو اقامت الجارية الجارية ببينة على رجل انها له اعتقها واقام
الاخر ببينة انها له اعتقها الذي في يديه كان العتق اولي عبدا في يد رجل
اقام البينة انه عبدا اعتقه وهو ملكه واقام رجل اخر ببينة انه عبده ولد
في ملكه فالولد الولادة اولي رجل عتق امته ثم حاصمت مولاه بالولد

نقالت للمولد اعطى قبل الولادة والدخول قال المولد لابل ولدت قبل
 الانعاش والمولد رقيق ذكر الناطق ان كان المولد في يد ما كان القول
 قولها وقال ابو يوسف ربح ان كان المولد في ايديهما فذلك يكون القول
 قولها لانها تدعى الولادة في اقرب الاوقات وفيه حوية المولد ولو قال
 ما البينة فينبئها اول لان بينة المولد قامت على نفى العتق وبينها قامت
 على اثبات الحوية وكذلك هذا في الكتابة وما في التذبير القول يكون
 للمولد لانها تصادق على رقب المولد ذكر في الملقط عن محمد بن ابي ابي
 المولد يعبر عن نفسه بربح اليه ويكون القول قول المولد وان كان لا يعبر
 كما في القول لمن هو في يده في يدها وان اقاما البينة فينبئها اول وكذلك
 لو كان مكان العتاق الكتابة ثم اختلفا في المولد رجل مات وترك
 مالا وبنيها فقام رجل البينة انه يجهل المتوفى كما يعبر عنه فاختصه وان ولد له
 واقامت البنت البينة انه كان هو الاصل وذكر في ولا الاصل انه البينة
 ببنية البنت وروى في النكاح امة اقامت ببنية المولد كما وبرها
 في مرض موته وهو عاقل واقامت الورثة ببنية انه كان مملوكا العقل
 فيبينة الامة اول وروى القضاء بالقضية قبل بغير قضاء على الناس
 كما في حجة لو برهن المتولى على وقضية ارض وحكم القاضي على وقضيتها على اليد
 ثم ادعى الاخوان عليه لا يبيع وعواه جامع الضامى امة في يد رجل اقام
 البينة انه وبرها وهو يملكها البينة انها ولدت منه وهو يملكها واقام الاخر
 على مثل ذلك في الذي في يده وروى فاسماها اذا اختلف
 المولد مع المكاتب في قدر بدل الكتابة فالقول قول المكاتب مع
 بينة عند ابي حرج وقال ابو يوسف ومحمد بن النخعي وبعد الخالف

نفس الكتابة وان اقاما البينة فينبئ المولد اول لانها ثبت الزيادة اذا
 ادعى شخصان ولا يثبت وبرهن كل منهما انه عتقه بغيره بالولد والميراث
 لها جواز اشارة الكفاية كما في الملك وروى اذا اختلف المولد مع المكاتب
 في صحة الكتابة ونسادهما فالقول لمن يدعى الصحة والبينة ببنية م يدعى
 الفساد وسوى ثمة الضامى ولو قال المولد كاتبتك على نفسك
 ووجه ملك وقال المكاتب عليها او اختلفا في قدر مدة التجهيم فالقول للمولى
 وبينة للبعد وجزء **كتاب الوقف** دار في يد برهن اخوانها وقف
 عليه وبرهن قيم الوقف انها للبرهان فان اقاما سابقا والبينة كما
 شخصان وقف بين الاخوين مات احدهما ويبقى في يد ابي والاولى
 ثم ابي برهن على واحد من اولاد الاخ ان الوقف بطل بعد بطلن واليد في
 غيب والواقف واحد والوقف واحد تقبل وتنبض شخصان اقام
 ولو برهن اولاد الاخ ان الوقف مطلق عليك وعليها فينبئ مدعى الوقف
 بطل بعد بطلن اول والدرر والور وفي شتم الحكم متولى ذو يد برهن
 على الوقف فبرهن الخراج على الملك يحكم بالملك للخارج فلو برهن المتولى
 بعد على الوقف لا يبيع لان المتولى صار متقيتا عليه مع زبدى ينفى
 الوقف من جهة وعند ابي يوسف ربح تقبل ببنية دى اليد على الوقف
 ولا تقبل ببنية الخراج على الملك ويقولان بغيره وفيه ايضا ادعى ملكا في دار
 بيد متولى يقول دفعه زيد على مسجد كذا وحكم به للمدعى فلو ادعى متولا آخر
 على هذا المدعى انه وقف في مسجد كذا من جهة بكر تقبل اذا انقضت عليه
 بعد زيد الواقف لا مطلق الواقف وفيه ايضا ادعى على رجل انه هذا الدار
 التي في يده وقف مطلق وذو اليد ادعى ان باي استرها من الواقف

واقاما البينة فبينة الوقف اوله ثم اذا ثبت ذواليد نارجا سافعا على الوقف
فبينة اوله وفيه ايضا متولى الوقف اولى على وارث واقفه الذي في يده
المحدود وانه وقف على كذا وقفا صحيحا واقام الوارث البينة على فساد
الوقف فانه كان الصا وبسرطاني الوقف مفسد فبينة الفساد اوله
لانه اكثر اثباتا وان كان ينفذ في المحل او غيره فبينة الصحة اوله اولى على رجل
انما هذا الدار التي في يده وقف عليه مطلقا وذواليد اولى ان يابى استراها
من الواقف وارض واقاما البينة فبينة الوقف اوله وقبل ان ثبت
ذواليد نارجا سافعا فبينة اوله والآن فبينة الوقف اوله من باب البينات
المتضاوية من القضية **كتاب البيع** اذا اختلف المتبايعان احداهما
بدعي الصحة والآخر بدعي الفساد سطر فاسدا او اصل فاسدا كان القول
قول من يدعي الصحة والبينة بينة الفاد باتفاق الروايات وان كان
مدعي الفاد بدعي الفاد ولم ينفذ في طلب العقد بانه ادعى انه اشتراه بالف
وراهم ورطل من خروا لا خربدعي البيع بالف ورهم فيه روبايتا على قول
الصح في كلام الرواية القول قول من يدعي الصحة ايضا والبينة بينة الفاد
كان في الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعي الفاد فانه ادعى
احد بها البيع على طوع والآخر على كره اختلفوا فيه والصحيح ان القول قول
من يدعي الطوع والبينة بينة من يدعي الكره وقال بعضهم بينة الطوع اوله
من احكام البيع الصا وقايتا المستحق اذا اقام البينة على الملك
المطلق واخذ الخار ورجع بعض الباعث على البعض البينة والفساد ثم ان
المرجع عليه اراد ان يرجع على البائع فقال ان هذا الخار نتج عن ملك باي
وليس لك حق المرجع عليه واقام البينة على ذلك تقبل ان كان

طهارة

نكحرة المسى وان لم يكن باي المرجع عليه حازر الا بفساد خصما عذرا بالبعد ولو اقام
المستحق بعد ذلك بينة على التسليم عند لا تقبل لان البينات على التسليم اذا
وجدت تقبل بينة ذى اليد فبينة ان ذاليد كان هو البائع فكان بينة
اوله رب الدين اذا اقام البينة على ان الورثة باعوا عبدا من الشركة
والشركة مستوفى بالدين وقال الورثة ان ابانا باع هذا العبد حاجونا
واخذ الثمن واقاموا البينة فبينة رب الدين اوله لان ثبت الفضا عليهم
وهم ينفون والبيات للاثبات ولو ادعى الخار انه اشترى الدابة ففلا
تثبت في ملكه واقام صاحب اليد البينة انه اشترى من رجل اخر وانه
ولده في ملكه بقية لصاحب اليد اذا ادعى المشتري بيعا بائنا والبيع بيع الوفا
فانه القول للبايع فانه واقاما البينة فبينة مدعي الوفا اوله اذا اقام البائع
البينة على الصحة والبيع والمشتري على الافالة فبينة الافالة اوله بطلان
بينة البيع باقرار المدعي الافالة من مثل الاحكام عبيد في يد رجل اقام
البينة على رجلين انه باعه منهما بائنا ورهم واقام احد الرجلين البينة انه اشتراه
منه بالف ورهم ذكر في المستفي انه يقضي بينة الذي كان في يده من فضل مدعي
القول من مدعي فاصحا وفيه ايضا عبيد في يد رجل اقام رجلان كل واحد
منهما البينة انه باعه من الذي في يده بيعا فاسدا فانهما باعوا ان العبد وقبضه
بينهما بائنا اذا شهدوا على اقراره فان مات العبد في يده فبينة فبينة
فان كانت البيات شهدوا على معاينة البيع والقبض فانه كان العبد
فانما اخذوا شخصين ولا شئ لهما غير ذلك وان كان العبد ستر كما اخذ فبينة
بشخصين ولا شئ لهما غير ذلك قال شيخنا رضي الله عنه في العقب
كذلك وفيه ايضا عبيد في يد رجل اقام هو البينة على رجلين انه باعه منهما بائنا

واما احد الرجلين البينة انه اشتراه من الذي في بيده بالف درهم البينة
 بيمينته في بيع العبد او اقام بيمينته انه باعه بالف درهم فالبينة بيمينته الذي
 في بيع العبد او اقام بيمينته انه باعه بشئ كذا في مكان كذا فاقام المسموع عليه
 ما يدين انه لم يكن ذلك اليوم في ذلك المكان الذي ذكره والا كان
 في مكان كذا لا تقبل هذه الشهادة لانها قامت على النفي لان قولها ما كان
 في موضع كذا نفى صوره ومعنى قولها ما كان في مكان كذا ان كان اثباتا فهو
 نفى ومعنى لان المقصود نفى ما قامت عليه البينة الاولى من شهادات التهمة
 ولو اقام بيمينته على دار في يد رجل انها له اشتراها في ذى اليد وقبضها
 ونقد الثمن واقام ذو اليد بيمينته ان فلانا او عيناها اياه فلا خصوصية بينهما
 من دعاوى جامع القضاوى وصى باع كرم الصغير وبلغ وادعى غيبا واقام
بيمينته على الذي ادعاه واقام المشتري بيمينته ان قيمة الكرم في ذلك الوقت
مثل الثمن فيبينة الغيب اوله باع ضبعة ولده فاقام المشتري بيمينته انه
باها في صفره مثل الثمن والابن اقام البينة انها باها في حال البلوغ في
فبينة المشتري اوله وقيل بيمينته الابن اوله ولو اقام البائع بيمينته الى
بعثها في صفره واقام المشتري بيمينته انك بعثتها بعد البلوغ فيبينة المشتري
اوله لانه ثبت العارض باع كرم الغير وسلم ثم ادعى المالك الرد حين بيع
وادعى المشتري الاجازة واقام البينة فيبينة المشتري اوله لانها ملزمة
 اقام احد الرجلين البينة انه اشتراه من فلان وقبضه والآخر اقام بيمينته
 انه لم يره بينهما نصفان من شهادات جامع القضاوى وادعى بدينه فادعى
 عروها ملكه باعها زيد في بكرة يائه وبنار وادعى بكرة انها ملكه من عروها ملكه
 واقام البينة قال ابو يوسف رجع بقبضه بالدار بينهما ملكا بغير بيع ولا شئ في الثمن

وقد تكرر

وعنه محمد رجع بقبضه بالملك والبيع لكل واحد من النصف بنصف الثمن غناين
 عبيد في يد رجل ادعى انهما كل منهما اشتراه منه واقام بيمينته بها وقت
 لكل واحد منهما بالخيار ان شاء اخذ نصف العبد بنصف الثمن الذي يدين به
 بيمينته ورجع بنصف ثمنه الكاثر دفعه وان شاء ترك وان ارتخا فهو لهما
 فارتخا وان لم يذكر انما رجا او ارجح احد هما لكس العبد في يد احد هما بيمينته
 ذى اليد اوله وان لم يكن في ايدهما بان كان في يد ثالث وارجح ان
 فبينة الموعود اوله فما يدين الرجلين من الدور والور ادعى
 انه اشتراه من ابيه منذ عشرة سنين والاب بيت لخال فاقام ذو اليد
 بيمينته انه مات منذ عشرين سنة شيع وقال عمر بن الخطاب لا تسع وقال
 صاحب الفقيه والصواب جواب الكافض وينبغي ان يحفظ فانه كما يحفظ
 ان زمان الموت لا بد من تحت القضاء من دعاوى جامع القضاوى
 ولو ادعى عليه ارض واقام البينة فقال المدعى عليه ان اشتريتها منك
 فقال المدعى نعم ولكن كنت صبيسا فقال المدعى عليه بل كنت بالغافا فقام البينة
 فبينة مدعى الصبياء اوله باع ارضا فادعى اخوه على المشتري ان البائع
 معقود وانا وصيته فيها فقال المشتري بل عاقل فاقام البينة فيبينة المعقود
 اوله من دعاوى جامع القضاوى اذا اختلف المتبايعان في قدر
 الثمن بان ادعى المشتري ثنا وادعى البائع اكثر منه او وصفه باء ادعى
 البائع انه بدرهم راجحة وادعى المشتري بدرهم كاسد او جسه باء ادعى
 البائع انه بالدينار وادعى المشتري انه بالدينار او اختلفا في قدر المبيع
 بان اعترف البائع بقدره المبيع وادعى المشتري اكثر منه حكم لمن يبرهن

فيبينة

وان برهنه علم لم يثبت الزيادة لان البيئات لا نبات وان اخلفا قدر
 التمر والمبج جميعا بان قال الباع بعث العبد الواحد بالفين وقال المشتري
 لابل بعث العبدين بالف فجاء الباع في التمر فوجده المشتري في المبج اول
 بعث حكم الباع بالفين والمشتري بعدين في اول باب كالف بابا
 ودعوى الدرر والور ان اقام الباع البينة انه باع نصف داره معينا بالفي
 درهم و اقام المشتري بيينة انه اشترى منه نصفها مشاعا بالف درهم
 بقبضه بالنصف المعين بالفي درهم ونصف النصف الباقي مشاعا بخمسة
 دراهم ودعوى الوجيز رجل في يديه عبيد ودار و اقام رجلا كل واحد
 منهما البينة انه اشترى منه الدار بالعبد الذي في يديه وصاحب العبد
 ينكر دعواهما بقبضه بالدار بينهما والعبد بينهما وان كان الدار في يده واحد
 منهما فقبضه الغافض له بالدار وبالعبد الآخر كذا لو لم يكن الدار في يده ولكن
 سجد سجد والقبض الدار فقبض القاضي له بالدار وان ارتخا واحدهما
 اسبق والدار له والعبد الآخر على كل حال سواء كانت الدار في يدهما
 او في يد البائع او في يد احد هما او سجد السجد والقبض الدار ولو كان
 ارتخا واحدهما واطلق الآخر فان كانت الدار في يد البائع فالدار للذي
 ارتخ والعبد للآخر وان ارتخ احدهما والآخر بقبضه بالدار للذي البعد
 وكذا لو كان بغير المورخ قبض سجد به فهو اول وان كان لاصد هما
 قبض معاين والآخر قبض سجد به فالقبض اول وان كان الدار في
 ايديهما فان ارتخ احدهما واطلق الآخر بقبضه بينهما بالدار وبالعبد بينهما رجل
 في يديه دار ادعى رجل انها له اشترى اقامه في اليد منذ سنة وقال صاحب اليد

هي الغائب الغائب بغير ما منه من سنة وسدنا اليه ثم او دعيتها ان صدقه
 المدعى فيها ادعى في البيع والا بداع او علم القاضي بذلك فهو قسم للمدعى وان اقام
 البينة على ما ادعى في البيع والا بداع لا تقبل بيينة فان قبض الغافض للمدعى
 ثم حضر الغائب فاقام البينة على ادعى صاحب لا تقبل بيينة الا ان يعلم
 البينة على الشراء او الشراء سنة وان حضر الغائب بعد اقام البينة ولم يقض
 الغافض للمدعى فاقام الذي حضر البينة على ما قال صاحب اليد تقبل بيينة وارت
 في يد رجل اقام الرجل البينة ان صاحب اليد باع منه نصف داره مشاعا
 بالف درهم و اقام رب الدار البينة انه باع منه نصفها معلوما في الدار بالفي
 درهم فان القاضي بقبضه بيينة الباع ببيع النصف المعلوم في الدار بالفي درهم
 وبقبضه ايضا ببيع النصف من النصف الباقي بخمسة دراهم وان اقام الباع
 البينة انه باع منه عشر غير مقسوم بالفي درهم و اقام المشتري البينة انه اشترى
 منها نصفها مقسوما بمائة درهم فان القاضي بقبضه لعشرة النصف للزم يدع
 شراءه بخمسة دراهم بيينة الباع عليه واما النصف المقسوم بقبض المشتري
 لتسعة اعشار هذا النصف تسعين دراهم والعشرة الباقي مبيع هذا النصف
 بخمسة دراهم بيينة الباع اول لان بيينة الباع فيه قامت على فضل الثمن
 عبيد في يد رجل اقام رجل البينة انه باع من الذي في يده بالف درهم
 و رطل خمر وهو يملكه و اقام رجل اخر البينة انه باعه من الذي في يديه بالف
 درهم وخمسة رطل وهو يملكه والذي في يديه ينكر دعواهما قال ابو يوسف رحمه الله
 برؤ العبد على المدعين نصفين ونصف الذي في يد كل واحد منهما نصف
 قيمته عبيد في يد رجل ادعاه رجلا اقام كل واحد منهما البينة انه باعه
 من الذي في يديه بمائة على انه اشترى بالخباء فيه وقتا معلوما والذي في يديه

يكرهوا ما يدعيه بغيره فان الذي في يديه العبد يكون بالكلية له بخلاف ما
 ان اياهما شاء وعليه ثمنه الاخر ولو كان كل واحد من مدعيين يدعي الخيار
 لنفسه فان نقض البيع فان الذي في يديه العبد يدفع العبد اليها بنصفين
 ولا يفرم لها شيئا ولو كانا اقاما البينة على اقراره بذلك ثم اختار نقض
 البيع رد العبد اليها ويضمن لها ثمنه العبد بنصفين ولو انهما لم يقبلا البينة
 على الاقرار وانما اقاما البينة على البيع واختارا امضاء البيع قبل قضاء القاضي
 معهما كان عليه الثمن كله واحدهما اذا قضى القاضي بالبيع ولم يشرى الخيار
 لتفرق الصفقة فان القاضي يقضي بالعبد بينهما نصفين في وقت خيارهما
 ثم اختار انقض البيع فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اختار نقض البيع
 قبل قضاء القاضي لهما ولو اجاز احداهما البيع قبل ان يقضي القاضي لهما بالعبد
 نصفين واختار الاخر نقض البيع كان الذي في يديه بالخيار ان شاء
 قبل نصف الثمن وان شاء ترك رجل ادعى داراني بدرجل اقام البينة
 انه اشتراها من ذى اليد بالف درهم وقال ذو اليد لم ابع ثم اقام ذو اليد
 البينة ان المدعى قد رد عليه الدار فذكر في الشهادات وقال قبل
 ببينة ذى اليد وبطل البيع وانكار البيع لا يبطل ببينة على الرد وسواء
 كان المدعى قال في النكار لا يبيع ببينة او قال لم يجر ببينة طبع الا ان المدعى
 عليه ادعى ان هذا الدار لمرة ثم بدله فيها فردا ففعل قول الشيخ الامام
 المعروف بخواجه راجع انما تقبل ببينة المدعى عليه على الرد اذا ادعى
 التوقيع وان لم يذكر محمد رج ذلك رجل ادعى عينه بدرجل ان اشتراه
 من ذى اليد بالف درهم ونقده الثمن واقام البينة على ذلك وصاحب
 اليد يقول هو عند ربيعة لفلان ولم يظهر عدالة سبهود المدعى فحضر

لها

كل نصف

ما في حجة انه يقول لم يجر ببينة
 ان المدعى ادعى نسخ

المقولة

فادعوا ما يدعيه بغيره فان الذي في يديه العبد يكون بالكلية له بخلاف ما
 ان اياهما شاء وعليه ثمنه الاخر ولو كان كل واحد من مدعيين يدعي الخيار
 لنفسه فان نقض البيع فان الذي في يديه العبد يدفع العبد اليها بنصفين
 ولا يفرم لها شيئا ولو كانا اقاما البينة على اقراره بذلك ثم اختار نقض
 البيع رد العبد اليها ويضمن لها ثمنه العبد بنصفين ولو انهما لم يقبلا البينة
 على الاقرار وانما اقاما البينة على البيع واختارا امضاء البيع قبل قضاء القاضي
 معهما كان عليه الثمن كله واحدهما اذا قضى القاضي بالبيع ولم يشرى الخيار
 لتفرق الصفقة فان القاضي يقضي بالعبد بينهما نصفين في وقت خيارهما
 ثم اختار انقض البيع فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اختار نقض البيع
 قبل قضاء القاضي لهما ولو اجاز احداهما البيع قبل ان يقضي القاضي لهما بالعبد
 نصفين واختار الاخر نقض البيع كان الذي في يديه بالخيار ان شاء
 قبل نصف الثمن وان شاء ترك رجل ادعى داراني بدرجل اقام البينة
 انه اشتراها من ذى اليد بالف درهم وقال ذو اليد لم ابع ثم اقام ذو اليد
 البينة ان المدعى قد رد عليه الدار فذكر في الشهادات وقال قبل
 ببينة ذى اليد وبطل البيع وانكار البيع لا يبطل ببينة على الرد وسواء
 كان المدعى قال في النكار لا يبيع ببينة او قال لم يجر ببينة طبع الا ان المدعى
 عليه ادعى ان هذا الدار لمرة ثم بدله فيها فردا ففعل قول الشيخ الامام
 المعروف بخواجه راجع انما تقبل ببينة المدعى عليه على الرد اذا ادعى
 التوقيع وان لم يذكر محمد رج ذلك رجل ادعى عينه بدرجل ان اشتراه
 من ذى اليد بالف درهم ونقده الثمن واقام البينة على ذلك وصاحب
 اليد يقول هو عند ربيعة لفلان ولم يظهر عدالة سبهود المدعى فحضر

المقولة فانه يدعيه في المقولة ثلث البينة ولا يجوز ذلك لقضاء المقولة من لوازم
 المقولة البينة بعد ذلك انه مله كان او وعه الذي في يد تقبل ببينة وهذا
 المستدعي وجوه ثلثة احدها هذا والثانية لو اقام المدعى شاهدا واحدا
 فحضر المقولة لم اقام شاهدا اخر وهذا المستدعي والاولى سواء في جميع ما ذكرنا
 والثالثة لو لم يقر المدعى شاهدا حتى حضر المقولة وصديق الذي في يديه
 فانه يؤمر بالسليم الى المقولة فان اقام المدعى سبهودا قضى له ويجوز ذلك
 قضاء على المقولة حتى لو اقام المقولة البينة كان او وعه الذي في يديه لا تقبل
 ببينة رجل ادعى داراني بدرجل انها له واقام المدعى عليه البينة ان
 المدعى باع هذا الدار فلان الغائب بكذا قبلت ببينة وبطلت ببينة المدعى
 ولا يثبت الشراء في حق الغائب الا ان يشهد الشاهدان المدعى
 باعها فلان الغائب وقبضها الغائب ثمة دارني بدرجل جاد
 اخوه وادعى ان الدار كانت لابيهما فلان مات وتركها ميراثا لهما وطلب
 الشركة فقال ذو اليد لم يكن لابي فلما اقام المدعى البينة على ما قال اقام
 ذو اليد البينة انه كان اشتراها من ابيه في صحته وادعى ان اياه اقره
 بهما في صحته قبلت ببينة وبطلت ببينة المدعى ولو كان المدعى عليه
 حين ادعى الاخ اجاب وقال لم يكن لابي فيها حتى فخط فلما اقام المدعى
 البينة على ما ادعى اقام هو البينة انه اشتراها منه في صحته لا تقبل دار
 في بدرجل ادعى رجل اخوه انه اشتراها منه بالف درهم فقال ذو اليد لم ابع
 فلما اقام المدعى البينة اقام ذو اليد البينة على ما قال اقام ذو اليد البينة على
 ان المدعى رد عليه الدار تقبل ببينة ويقض البيع بينهما وكذا لو كان قال
 لم يجر ببينة فلما اقام المدعى البينة على الشراء اقام هو البينة ان المدعى

رد عليه الدار تقبل بيته ولو ادعى رجل على رجل انه باع من هذا الجارية
 بالف درهم وقال ذوالبيد لم ابها منه قط فلما اقام المدعي البيعة على الشراء
 وقضى له الجارية وجد بها عيبا واراد ان يرد ما على المقتضى عليه وقال
 المقتضى عليه انه بريء من كل عيب لهما لا تقبل بيته وعزله يوسف
 انها لا تقبل وارفع يد رجل ادعى ان اخاه بالغان احدهما ذوالبيد
 ادعى انها كانت لابيهام مات وتركها ميراثا لهما واقاما البيعة فقال
 المدعي عليه فرفع دعواه اني اشتريت هذا الدار من ابن كبر ومن فلان
 الوصي لهذا الصغر حين صغر بكذا او انكر الوصي ايضا الوصاية فاقام للمدعي
 عليه البيعة على اقرار الوصي انه باع بكلم الوصاية قالوا لا تقبل هذه البيعة
 الا ان يشهد الشهود انه كان وصيا من جهة ابيه او من جهة امه او جهة
 الفاضل باع حاجة الصغير مثل الثمن لان الشهود وان عيقتوا اقرارا
 انه وصي لم يثبت الوصاية باقرار ادعى وارفع يد رجل انها له اشتراها
 من اب ذوالبيد فقال ذوالبيد ما كان لابي فيها حق فلما اقام المدعي البيعة
 على اشتراها من ابيه لم يثبت وهو ليك ما اقام ذوالبيد البيعة انه كان اشتراها
 من ابيه قبلت بيته ولو قال ذوالبيد هذا الدار ما كانت لابي قط او لم
 يكن له فيها حق قط فلما اقام المدعي البيعة على ما ادعاه اقام ذوالبيد البيعة
 انه اشتراها من ابيه في صحة لا تقبل بيته وان اقام البيعة ان اباه او جهة
 انها لم قبلت بيته رجل ادعى انه باع هذا الدار من هذا الرجل بكذا
 فقال للمدعي عليه ما اشتريتها منك فلما اقام المدعي البيعة على ما ادعاه
 اقام المدعي عليه البيعة انه اشتراها من ذكيل فلما تبسح ودعاه رجل
 ادعى دارا لهما وان مورث المدعي عليه كان احدت بده عليه ما يعرف

فقلت

ثم مات وتركها في يد وارثه هذا اقام البيعة على ادعى فاقام المدعي عليه البيعة
 ان مورثه فلان كان اشتراها من المدعي كذا ابعا بكذا وتعا بمات
 مورثه فورشها منه فادعى المدعي لرفع دعوى المدعي عليه ان مورث
 المدعي عليه كان اخرا من البيع الذي جري بيته وبين المدعي هذا كان
 بيع الوفا اذ ارد عليه الترخي بجنب على رده اليه واقام البيعة على ذلك
 قال الشيخ الامام الاسكندر بن الحسين لا تسع منه هذا الرفع
 من دعوى فاصح ان ادعى اننا اشتريته من فلان فاقام احداهما
 بيعة على الشراء الصحيح منه والاخر بيعة على الشراء الفاسد فيبيته الصلة اول
 ادعى انه اشترى هذه الضبعة من فلان من خمس سنين واقام بيته فقال
 ذوالبيد ان ذلك الفلان الذي اشترى منها منه اقر قبل من انك لا حق
 لي في هذه الضبعة واقام بيته فرفع ادعى دارا انما ملكه واشتت بالبيعة
 ثم اقام المدعي عليه بيته ان المدعي باعها من زوجته وباعها من من تسع
 باع ارضه من رجل ثم باعها من الاخر فاقام الثاني على الاول بيته انها
 كانت له رهن عندي وقت شرائك كان باطلا فاقام الاول بيته
 ان وثبت كان مقصيا وقت الشراء لم تسع فقبل هو دفع ففسخ
 ادعى عليه دارا احد وادعى بدار ثامر جهة ابيه فاقام ذوالبيد البيعة
 انه اشتراها من وصيته بمنزلة فاقام المدعي بيته ان قيمة زبادة على ما
 اشبت ذوالبيد فقبل البيعة المكتسبة للزبادة اول وقال اكثر منهم
 المكتسبة لفلان القيمة اول من دعوى القسمة ادعى ملكا مطلقا وبرهن
 ذوالبيد انك اشتريته من فلان فلما لا بد من ادعى ملكا مطلقا
 فبيته الخارج اول وقبل ينفذ ان تقبل بيته ذوالبيد لو ادعى ان اشتريته

كتاب الشفعة اذا اختلف الشفع والمشتري في قدر الثمن
 فالقول للمشتري مع يمينه واليمين للشفيع عند ما وعده بن يوسف رحمه الله
 للمشتري ولو هدم المشتري البناء واختلف هو والشفيع في قيمة البناء فالقول
 للمشتري مع يمينه واليمين له ايضا على قياس قول ابن حنبل هكذا اقول فكذا لا يراها
 تثبت الزيادة في ثمن العرصه وقال ابو يوسف على قياس قول ابن حنبل
 اليمين للشفيع لانها موجبة التسليم على المشتري ويمينه للمشتري غير موجبة
 شيئا على الشفع ولو قال المشتري اشترت البناء ثم العرصه فدا شفعة
 كل في البناء وقال الشفع لابل اشترتها جميعا فالقول للشفيع مع يمينه
 على العلم واليمين بيمينه المشتري عند بن يوسف وعند محمد بيمينه الشفع اولى
 ولو قال المشتري احدث فيها هذا البناء او الشجر او الزرع وكذبه الشفع
 فالقول للمشتري وان اقام اليمين فيمينه الشفع اولى وارك في بدرجل
 اقام اليمين ان فلانا او دلهما اياه واقام شفيعها اليمين انه اشترها
 حر او بالشفقة له بالشفقة لان ذا البدين نصب خصما للمدعي بدعوى
 الفعل عليه فلا تنفذ الحصد من عنة كالة الفعل الى غيره ووجه
كتاب الاجارة اذا ادعى المساجون ان اساجوا بعشرة دراهم
 ليركبها الى موضع كذا فقال الموجه اساجونها بعشرة الى نصفه واقام
 اليمين فيمينه المساجون اولى مورد الحارثي اذا هلك فقال رب
 الغنم شرطت لك ان تربي في غير الموضع الذي هلك منه فقال الراعي
 لابل شرطت على الراعي في ذلك الموضع فالقول للرب الغنم مع يمينه
 وادى اقام اليمين فيمينه الراعي اولى تمت الفتاوى وارك في بدرجل
 او عاها رجلان كل واحد منهما اقام اليمين انها داره آجر بالذبح فنده

لهم

سكنا بعشرة دراهم وادى اسكنها والذي في يد تاجر دعواها بقول الدار
 فانما باعها الدار بينهما وادى عشرة دراهم فبينما استخسانا في القياس
 ياخذ كل واحد منهما عشرة دراهم مورد الحارثي بسبب دعوى قاضيه
 ادعى على رجل انه اكره في التحويل فحس الوالي والغريب على ان يسافر
 منه خانوما وادى اليمين وادى الموجه بيمينه بان كانه طابعا بيمينه الطواغيت اولى
 من اكره شئ الا ان كان سقطة احد معراي باب المساجون ودعا الموجه والمساجون
 فالقول للرب الدار وان اقام اليمين فيمينه المساجون اولى مورد الحارثي
 رجل اساجو دارا او دابة او عبدا ولم يعرف المساجو بعد من اختلفا في
 المساجون الاجرة فخمسة دراهم وقال الاجرة عشرة دراهم فانما يجالان
 فابا كل لزم دعوى صاحبه ويبدان بين المساجون ان قال الشفع القاضي العقد
 بينهما وادى اقام اليمين قبلت بيمينه وان اقام اليمين بيمينه الاجرة
 لانه ثبت الزيادة في حق نفسه اذا قال المساجون ارجو تني سدين بعشرة
 دراهم وقال الاجر لابل سجد انا عشرة دراهم فابا اقام اليمين قبلت
 بيمينه وان اقام جميعا قبلت بيمينه المساجون وان اختلفا في الاجرة والمدة فبينا
 او في الاجرة والمدة فبينا فقال الاجر ارجو تني الى البصرة بعشرة دراهم
 وقال المساجون لابل الى الكوفة بخمسة دراهم فانما يجالان فاذا اختلفا
 بيمينه القاضي العقد بينهما فابا اقام اليمين قبلت بيمينه وان اقام يقضي
 باليمينين جميعا فيبقى بزيادة الاجر بيمينه الاجر ويقضي بزيادة المسافة بيمينه
 المساجون وادى اقام اليمين على خلاف صاحبه ولا يهدى اذا اتفقا ان الاجرة
 كله دراهم او دنانير فان اختلفا في الجنس فقال الاجر ارجو تني هذا الدابة
 الى البصرة بدنانير وقال المساجون لابل الى الكوفة بعشرة دراهم فابا اقام

تمت كتاب الشفعة
 في كتاب المساجون
 في كتاب الاجرة
 في كتاب المساجون
 في كتاب الاجرة
 في كتاب المساجون
 في كتاب الاجرة

ولما كان الموجه واليمين ان يسجد
 بعد التوجه وان لم يسجد اليمين ان يسجد
 كما ترون في الموجه هذا المدة ولم يحكم على الاجر
 فيمينه الاجر اولى مورد الحارثي

[illegible][illegible][illegible]

في هذه الوجه المودع فاسم وبينه على الضيق مردودة سواد شمس سود
على الضيق قبل الجود وبعد الوجه الثاني ان لا يجد الابداق وانما تجد الودعة
بان قال ليس كخدي وودعة ثم اقام بينه على الضيق قبل الجود فلا ضمان
مشمول الاحكام لوقال المودع ردوت الودعة اليك او ضاقت عندي
وانكر المودع وقال لا بل انما ضاقت لوقال المودع مع يمينه وبينه بينه ايضا
لان بينه المالك قامت على نفى الرد واليمين على النفي لا تفصل وجيز
او في احد الحارجين على ذي اليد انك غصبت هذا مني والآخر ادعى اني
او غصبت هذا الشئ عندك وبرهنا بنصف لاسمها فانه المودع ان
تجد الودعة صار غاصبا من صدر الزمير في دعوى الرجلين ولو اقام احد
اليمين على الابداق فيما في بد ثالث و اقام الاخر اليمين على الملك المطلق
يقضي لدعي الابداق من باب ترجيح البينات في دعوى الرجلين
او في داره بدرجل انما له اشتراها من ذي اليد كذا ونقد التهمة وقبضها
واقام ذو اليد اليمين انها لفلان الغائب او عيها تقبل يمينه المدعي عليه
وتنفذ عنه الخصومة في فصل ودعي الملك بسببه من دعوى قاتلها
كتاب الغصب اقام الغاصب اليمين على رد المصوب الى المالك
واقام المالك اليمين على ان الغاصب اقله ضمنه اقام المالك اليمين
انه مات المصوب عند الغاصب واقام الغاصب اليمين انه مات عند المالك
في يمينه الغاصب اولى من غصب الوجير ولو اقام احد هما اليمين على الغصب
فيما في بد ثالث واقام الاخر اليمين على الملك المطلق يقضي لدعي الغصب
من باب ترجيح البينات في دعوى الوجير رجل اقام اليمين على رجل
انه غصب منه هذه الجارية اليوم واقام الاخر اليمين على ان هذا المدعي عليه

او في انما منه وغصب منه ذو اليد فيمن ذل يد
انما كانت امة فلا يرد قد حرم وانما في حرم
في الفصل العاشر في الغصب
فمن ادعى انما منه وغصب منه ذو اليد فيمن ذل يد
انما كانت امة فلا يرد قد حرم وانما في حرم
في الفصل العاشر في الغصب

عبد في يد رجل اقام رجل اليمين عليه احد
بنفسه والاخر يدعيه فهو غصب لا يرد
في الاثنان في باب ما يوجب الرجاء في الدار

او في انما منه وغصب منه ذو اليد فيمن ذل يد
انما كانت امة فلا يرد قد حرم وانما في حرم
في الفصل العاشر في الغصب

الغصب

اغصب منه الجارية فمذموم قال محمد في قياس قول المدعي الذي
اقام اليمين على الوقت الاخر ولا يضمن المدعي عليه ثمنها صاحب الوقت
الاول وفي قياس قول ابو يوسف رجح على الذي اقام اليمين على
الوقت ولا يضمن الاخر شيئا من فصل دعوى المقتول في قاضيان
وفيه ايضا رجل غصب من رجل شيئا فاقام المصوب منه اليمين
على الغصب وعذلت فادعى الغاصب ان المصوب منه
اقرانه للغاصب هل تقبل يمينه الغاصب والغصب في يده
او بامر القاضيه يسلم الغصب الى المدعي ثم يسئل اليمين بعد ذلك
على ما ادعى من الاقرار قال محمد ان ادعى ان اليمين حاضرة اقبل
يمينه واقررت الغصب في يده فلو كان المصوب دارا فاقام
صاحبها اليمين ان الغاصب هدم الدار واقام الغاصب اليمين
انه رد ما على صاحبها كانت يمينه صاحبها اولى ولو اقام صاحبها
اليمين انها ماتت عند الغاصب واقام الغاصب يمينه انه رد ما
فما ت عند صاحبها قال ابو يوسف يمينه صاحبها اولى وقال محمد
يقضي يمينه الغاصب اذا قال صاحب الارض غصبنا منه يمينه
وقال ذو اليد غصبنا منه ثم احدثت البناء واقام اليمين كانت
يمينه الغاصب اولى من دعوى قاتلها **كتاب الجنائيات**
لوجع رجل انسانا ومات الجرح فاقام اولياءه اليمين انه يات
بسبب الجرح واقام الضارب يمينه انه برئ ومات بعد عشرة
ايام فيمينه اولياء المقتول اولى والاصل في ذلك ان يمينه
الموت في الجرح اولى من يمينه الموت بعد البرء في ثمانية ودر

في جنح من ذنوب لا ذكره صاحب الفقيه في باب
النسب من المقتولين وعلى نفسه ثمانية ودر
صاحب الجلاء في كتاب دعوى رجل اذ
لجرح

قال الراهن رهنك هذا العين وقبضتها منه والعين فائمة في يد المهرتين
وهو منكر او قال بل رهنك في عينا اخي فالقول للراهن والبيئته للمهرتين ولو كان
بيئته الراهن واما كتاب العين فالكفة فالبيئته للراهن او كانت قيمته ما يدره
الراهن وجبر اذا خلف الراهن والمهرتين وقال الراهن هلك في يدك
وقال المهرتين هلك في يدك وقال المهرتين هلك في يدك بعد ما قبضت
حكم الراهن فالقول قول الراهن والبيئته جنبته ايضا ولو قال المهرتين
هلك في يدك فقبض ان قبضه منك حكم الراهن فالقول للمهرتين والبيئته
بيئته الراهن ثمه الفادى ولو قال المهرتين هلك الراهن عند الراهن
قبض ان قبضه كانه القول قوله والبيئته بيئته الراهن ولو قال المهرتين
رهنك في هذه الثوبين وقبضتها وقال الراهن رهنك احداهما كانه
القول قول الراهن والبيئته بيئته المهرتين رجل رهين عبدنا فخور
فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد الفادى وذهب باخوار خمسمائة
نصف الدين وقال المهرتين كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وذهب
بالاعود اربع الدين كانه القول قول الراهن مع بيئته لان الظاهر انه
لا يرهين بالف الا ما يساوى الف او اكثر والبيئته ايضا بيئته فاصبحا
ولو قال اقام الراهن بيئته في رهنك المهرتين سلما قيمته عشرة واقام
المهرتين بيئته انك رهنك عبدنا قيمته خمسة فبيئته الراهن اولى
فزياب البيئتين المتضاويتين من القسيه **كتاب المراهنة** رجل دفع ارضا
وبذر ارضا جائزة فزرعها العامل واخرجت زرعا فقال المزارع
شرطت لي نصف الخارج وقال رب الارض شرطت لك الثلث
كانه القول لصاحب الارض مع بيئته لانه يكره زيادة الاجرة ولا ينالها الا

عندئذ لان فائدة التحالف الفسخ وبعد استيفاء النفقة لا يكون الفسخ
وايهما اقام البينة قبلت وان اقاما البينة بقبض بيمينه المزارع لانها ثبتت
الزيادة وان اختلفا قبل الزرع بخالفهما وتزاد المزارعة وايهما اقام
البينة قبلت وان اقام البينة بقبض بيمينه المزارع وان كان البذر
من قبل العامل وقد اخرجت الارض رر عافا خلتا على هذا الوجه كان
القول قول العامل مع يمينه ولا يخالفهما وايهما اقام البينة قبلت
وان اقام البينة بقبض بيمينه لا يدرسه وان اختلفا قبل الزرع بخالفهما
وتزاد رجل وضع الى رجل ارضها ليزرعها ببذره وبقوة على الخارج
بينهما فلما جعل الخارج قال صاحب البذر شرطت لك عشرة بن قير
من الخارج وقال الاخر بن شرطت لي نصف الخارج كان القول قول
صاحب البذر والبينة بيمينه الاخر وان لم يخرج الارض شيئا بعد الزرع
فقال صاحب البذر شرطت لك النصف الخارج وقال صاحب الارض
شرطت لي عشرة بن قير او لي عليك اجر الارض كان القول قول المزارع
لان رب الارض يدعي عليه اجر الارض وهو يكره وان اقام البينة
كانت البينة بيمينه المزارع ايضا فاصحانه ولو اختلفا جواز المزارعة
وفساد ما زاد على احد هما النفقة وادعى الاخر اقفرة معلومة قال قول
لمدعي الفساد قبل المزارعة وبعد ما قال قول لصاحب البذر ادعى
الفساد او الجواز في البينة بيمينه مدعي الجواز في المحالين ولو كان البذر
من رب الارض فقال شرطت لك النصف وزيادة عشرة بن اقفرة
وقال العامل بل النصف قال قول للعامل والبينة لرب الارض
سواء اختلفا قبل المزارعة او بعدها وجيز ولو اقام البينة على ارض

فيها

فيها زرع نفقة الفاضل بالارض والزرع ثم ادعى المدعي عليه الزرع له
واقام البينة انه زرعه ببذره قبلت ولو ادعى ارضها في الشجار
واقام البينة نفقة له ثم ادعى المدعي عليه ادعى انه غرس الاشجار
وقد كانوا شهدوا بالارض لا يظهر شمع دعواه ولو شهدوا بالارض
والغرس ايضا لادم دعوى جامع المقبولين **كتاب المضاربة**
وفي الوجيز ولو قال رب المال هو قرض وادعى القابض المضاربة
فانه كان بعد ما تفرق قال قول لرب المال والبينة بيمينه ايضا
والمضارب فاسد وقبل التفريق قال قول له ولا ضمانا عليه الى
القابض ولو اختلفا في قدر ما شرطه الزرع للمضارب قال قول
لرب المال مع يمينه والبينة للمضارب ولو قال رب المال فعت
مضاربة في الطعام خاصة وقال المضارب ما سميت لك تجارة
بعينها فان كان قبل التفريق لا يكون للمضارب في العموم وان
اختلفا بعد التفريق قال قول للمضارب والبينة لرب المال
وان اختلفا اتفاقا على المضاربة الخارجية واختلفا في جنس التجارة
قال قول لرب المال والبينة للمضارب ولو قال المضارب
امرني بالنقد والنسبة وقال رب المال امرتك بالنقد قال قول
للمضارب والبينة لمدعي التخصيص انتهى وجيز ولو اختلف
المضارب مع رب المال بعد قسمة الربح فقال المضارب سمنا
بعد قبض رأس المال واكرر رب المال قبض رأس المال كان
القول قول رب المال ولو اقام البينة كانت البينة بيمينه
المضارب ولو قال رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة

من قال رب المال باذنه والبينة لرب المال

فقال المضارب لا بل شرطت في ثلث الربح كانه القول قول رب المال
 وان كان فيه نسيان العقد لانه يكره زيادة بدعيها المضارب والبينة بينة
 المضارب لانها قامت على اثبات الزيادة ولو قال رب المال شرطت
 لك نصف الربح وقال المضارب شرطت له مائة درهم او لم يشترط له
 بشاؤا في احوال المتسل كانه القول لرب المال لانه المضارب يدعي احوالا
 في الدية وهو يكره وان اقام البينة بالبينة بينة المضارب لانها قامت
 على اثبات الوجوه في دية الاجرة ولو قال المضارب اقرضني وقال
 رب المال مضاربة او بضاعه كانه القول لرب المال وان اقام البينة
 بالبينة بينة المضارب في مضاربة فاصحها اذا اختلف رب المال
 مع المضارب فقال المضارب ردوت عليك رأس المال بعد
 ما تسماوا لمر رب المال كانه القول قول رب المال وان اقام البينة
 اقام رب المال على انه المضارب اقرانه لم يرد عليه رأس المال
 و اقام المضارب البينة على اقرار رب المال انه رد عليه رأس المال
 فله على وجه وان ارضاهما سواء او ارضاهما بغير احد هجا
 بسوق من الاخر يقضي له في النار يكتن وان اطلقا ويقضي بينة المضارب
 في دعوى المنقول في فاصحها هو لو لم يرد له المضارب في

قال

وقال الآخر اشتريه بعد الفروقه كانه القول قول الذي لم يأمر بالبينة بينة
 الآخر ولو كان هذا في شركة العنان فهو كذلك رجل ادعى على رجل
 انه شاركه وحججه المدعي عليه ذلك والمال في يد الجاحد فاقام المدعي
 بينة وشهد الشهود انه مفادضة وان هذا المال الذي في يديه
 من شركتهما او قالوا هو بينهما نصفان او لم يقولوا ذلك ولكنهم شهدوا
 انه مفادضة فانه يقضي للمدعي بنصفه اما اذا شهدوا انه مفادضة وان
 المال بينهما او شهدوا ان المال من شركتهما في الظاهر ان المفادضة
 تقضي المساواة في المال واما اذا شهدوا انه مفادضة ولم يردوا على
 ذلك قال الشيخ الامام شمس الدين السرخسي هذا والاول سواء يقضي
 بالمال بينهما لانهم قالوا هو مفادضة ومقضي المفادضة المساواة في مال
 الشراكة واذا قضى بما في يده بينهما فلو ان المدعي عليه اقام البينة على ان
 المال له ميراث في مورثة او هبة او صدقة من غير المقضي له وان كان
 قال شهود المدعي انه مفادضة وان المال الذي في يده بينهما نصفان
 من شركتهما او شهدوا انه مفادضة وان المال الذي في يده بينهما نصفان
 بينة المدعي عليه على الميراث والهبة والصدقة وان كان شهود المدعي
 شهدوا انه مفادضة ولم يردوا على ذلك ذكر شمس الدين السرخسي
 فيه خلافا وعلى قول ابي يوسف لا تقبل بينة المدعي عليه وعلى قول محمد
 في هذا الوجه تقبل بينة المدعي عليه بالهبة والصدقة وغير ذلك وفيما
 اذا شهدوا ان المال الذي في يده من شركتهما او هو بينهما لا تقبل بينة
 المدعي عليه ولو ان المدعي عليه ادعى علينا انه له خاصة وهب شركه
 منه حصته و اقام البينة على الهبة والقبض قبلت بينة ولو ان رجلا

د حصته

ادعى عبد الله في يد رجل انه شرك في هذا العبد واقام البينة وقضى له
 بنصف العبد فادعى ذو اليد بعد ذلك انه ميراث له من ابيه لا تقبل بيمينه
 الا ان يدعي التلقي من المقتل له واذا مات احد المتخاصمين والمال في يد الباقي
 منها فادعى ورثة الميت المتخاصمة وجدا حتى فاقام الورثة البينة
 ان اباهم كان شركه في شركه متخاصمة لا يقض لهم شيء مما يدعيه الا ان يقبوا
 البينة انه من شركه ابيهما او يقبوا البينة ان المال كان في يد الميت في حياته
 قبل بيمينه الورثة فلو كان المال في يد الورثة وهم كجدة في الشركه فاقام
 الحي البينة على شركه المتخاصمة واقام ورثة الميت ان اباهم مات وترك
 هذا ميراثا من غير شركه بينهما لا تقبل بيمينه الورثة ويقض بنصف المال للمدعي
 في قول ابي حنيفة وفي قول محمد تقبل بيمينه الوارث على الميراث **كتاب**
القسمه ولو قسموا دارا او احد اكل واحد طاقه وادعى احدهما بيتا
 في يد الآخر وقع في قسمه واقام البينة اخذ بيمينه المدعي ولو اختلفا في بيان
 حدود ما بين النصبين فقال كل واحد هذا نصيبي وقل في نصيب
 صاحبي واقام البينة ففصل كل واحد منهما بما كلفه الذي في يد صاحبه وجبر
كتاب الدعوى اذا تنازع اثنان في شاة واقام البينة على الشاة
 ففصل صاحب اليد ثم اذا ادعى آخر واقام البينة على الشاة ففصل به الا
 ان يعيد صاحب اليد البينة على الشاة ولو تنازعا في جارية واقام
 بكل واحد منهما بيمينه انها ولدت في ملكه ففصل للذي في يده ولو اقام
 المدعي البينة على الجارية التي عنده المدعي عليه انها امته ولدت في ملكه واقام
 صاحب اليد البينة على مثل ذلك ففصل بها وبولدها للمدعي وفات
 بيمينه على المال وبيمينه على البراءة وارضاهما كما نرى في البراءة سابقا

(مكرر)

يقض بالمال وان كان لا حقا يقض بالبراءة وان لم يدر خافوا رخ
 احد هما دون الآخر او خافا نأربحهما سواء فالبراءة اولى لانه البراءة
 انما تكسب ليكون جهة صحيحة ولا صحة لها الا بعد وجوب المال والظاهر
 انه كما بعد وجوب المال الاول ولو برهن انه ابن عمه ابيه وامه
 فبرهن الدافع انه ابن عمه لانه لا يبرهن قبل الحكم بالاول تنفذ وكذا لو برهن
 انه الميت اقر انه ابن عمه لا يبرهن الا بالبراه اذا ادعى على اخيه لا معلوما
 فقال المدعي عليه على وجه الدفع ايضا انك قد اقررت بالبراءة
 فاقام البينة ثم قال المدعي على وجه الدفع ايضا انك قد اقررت بهذا
 المال بعد اقرارى بالبراءة هل يدفع دعوى المدعي عليه قال الشيخ
 الامام برهان الدين انه لا يدفع ولو قال انك اقررت بعد دعوى
 اقرارى بالبراءة واقام البينة تقبل شتم الاحكام عين في يد ثالث
 اقام احد هما البينة انه ملكه منذ سنين واقام الآخر البينة
 انه ملكه منذ سنين من قبل فلو لم يصاحب القضاء الاول ولو لم
 يدر خافا فميراثا وكذا لو اقام البينة على الشاة وان اقام احد البينة
 على الشاة ودون الآخر ففصل صاحب الشاة اولى وان اقام البينة على الشاة
 وارضاهما كجدة اقبل ففصل صاحب الشاة كانه سنة على بيمينه وان كان
 شكلا فهو بينهما عين في يد رجل فاقام البينة انه له ولد في ملكه
 واقام ذو اليد على مثل ذلك بيمينه يقض به للذي اليد قضاء ملك
 لا قضاء ترك ميراث كما قال عيسى بن ابيان وكذا لو اقام الخارج بيمينه
 انه له ولد في ملكه منذ سنة واقام ذو اليد انه له ولد في ملكه منذ سنين
 فلو لذي اليد ولو اقام المدعي بيمينه انه له ولد في ملكه منذ سنين

حسن

واقام ذوالبيدانه في ملكه ولم يوقت او وقت شهود ذى البيد
 ودر شهود المدينه فصار الحاصل ان بينة الخارج اول
 الا اذا ادعى ذوالبيد الشايع في ملكه بينة اوله فتمت الفادى رجلان
 اقام كل واحد منهما بينة على دار انما في يده ولم يعرف ذوالبيد منهما
 جعل في كل واحد نصف المدينه فان اقام احدهما البينة ثبت
 له البيد فصار هو المدينه عليه وان لم يعم الواحدهما البينة فعلى كل
 واحد منهما البين فان حلفا توقف هذا الدار الى ان يعرف حقيقة
 الحال فان نكل احدهما لا يقض للمخالف بالبيد ولكنه يمنع الناكل من التعرض
 لهذه الدار ولو اقام ذوالبيد البينة انها في يده متدسنتين واقام
 الخارج انها له متدسنة قضى للخارج خراج وذوالبيد اقاما البينة
 على ملك مطلق او رعاونا ربحهما سواء يقضى للخارج صاحب البيد
 اقام كل واحد منهما البينة انسا داره يقضى لكل واحد بما في يده حصة
 ولو اقام احدهما البينة على الارث والاخر على الملك المطلق
 يقضى بينهما نصفان اقام احدهما البينة على الارض والاخر على الملك
 موقوف بدعى الارث بسبب صحيح يقضى بالملك مطلقا او بغيره
 ملكا مطلقا في عين في يد ثالث فارعاونا ربح احدهما سبقا لغيره
 اوله الا في رواية محمد انه بينهما وان ارضى احدهما ولم يورخ الاخر
 فالمرجح اوله فمضى به ح يقضى بينهما ولا عبرة بالتاريخ وعندنا في
 المورخ اوله وعند محمد ربح المبرم اوله فان كان العين في يده احدهما
 ولم يورخا او رعاونا ربحهما سواء فالخارج اوله فان كان تاريخ
 احدهما سبق فهو اوله عندهما وقال محمد هو بينهما وان ارجح احدهما

ولم يورخ

ولم يورخ الاخر او ارجح الخارج سنة وشك شهود ذى البيد في السنة
 والسنتين او ارجح ذوالبيد سنتين وشك شهود الخارج في التاريخ
 قضى للخارج عندهما وعند ابن يوسف بينة صاحب الوقت اوله وان
 كان العين في يدهما وارعاونا ربح احدهما سبق وعندهما لا سبقهما
 تاريخا وعند محمد هو بينهما وكذلك لو ادعى بالتاريخ الملك في اثنين بالبر
 او بالشر او ان ادعى بالتاريخ الملك في واحد والعين في يده فهو بينهما
 الا اذا كان تاريخ احدهما سبق فمولى له وكذا ان ارجح احدهما ولم يورخ
 الاخر فهو للمورخ بالاجماع وان كان العين في يده احدهما يقضى لذوالبيد
 الا ان يورخا وتاريخ احدهما سبق فهو لاسبقهما وان كان في يدهما
 وارعاونا ربح احدهما سبق فهو لاسبقهما وارجح يد ثالث ادعى
 رجل كل الدار والاخر نصفهما واقاما البينة فعند ابن حنبل لصاحب
 الجميع ثلثها ارباعها ولصاحب النصف ربعها وعند صاحب الجميع
 ثلثها ولصاحب النصف ثلثها وان كانت الدار في يدهما يقضى
 بالكل لصاحب الجميع ولو ادعى رجل جميعها واخر ثلثها واخر نصفها فاولا
 البينة فعند ابن حنبل لصاحب الجميع سبعة في اثني عشر ولصاحب
 الثلثين ثلثه ولصاحب النصف ثلثها وعندهما ربح الدار بينهما على
 ثلثة عشرة لصاحب الجميع سنة ولصاحب الثلثين اربعة ولصاحب
 النصف ثلثة خارج وذوالبيد اقام كل واحد البينة على شايع
 حيد ارجح ملكه قضى لذى البيد ولا عبرة للتاريخ مع الشايع الا اذا ارجح
 وقتين مختلفين ودافع سن الدابة تاريخ الخارج فانه يقضى به
 للخارج وانما وقف تاريخ ذى البيد او كان شكلا او حلقا فمضى لذى البيد

خارجا فاقام البينة على حيوان في يد الآخر فخرج في ملكه يقضي بينهما ارضا
اولم يورخا الا اذا خالف التسع تاريخ احد هما يقضي للآخر وان كان مشكلا
او خالفهما فقف بينهما من دعاوى الوجيز روى هشام بن محمد في قطاريل
على البعير الاول راكب وعلى سطلها راكب وعلى الآخر راكب فادعى
كل واحد القطار كل واحد لكل واحد البعير الذي هو راكبه وما بين البعير
الاول والوسط الاول وما بين الاوسط والآخر بين الاوسط والآخر
نصفان وليس للآخر الا ما ركبته فان قامت لهم البينة فما ركب كل واحد
منهم بين الاخر وبينه نصفان وما بين الاول والوسط بين الاول
والآخر نصفان وبين الاوسط والآخر نصفان بين الاول والآخر
نصفان من دعاوى الوجيز ولو ادعى القاض قال المدعي عليه ما كان لك
على شئ قط فاقام المدعي البينة على المال ثم اقام المدعي عليه البينة على
القضاء او بالبراءة قبلت وان ادعى القاض قال المدعي عليه ما كان
لك على شئ قط ولا اخذت فاقام المدعي البينة على المال ثم اقام المدعي
عليه على القضاء او بالبراءة وذكر في الجمل الصغير انها لا تقبل في كذا القدر
من اصحابنا انما تقبل ولو اقام المدعي بينة على العسار وصاحب
الدين على اليسار كانت بينة اليسار روى رجل ادعى على رجل
انه اخذ منه الفاد وصف الفاد فاقام المدعي عليه البينة ان المدعي
اقر ان هذا المال الغير المسمى اخذ منه فلان اخر وذكر المدعي الاول اقراره
وقال محمد لا يبطل بهذا دعوى المدعي الاول ولا يبطل ببينة لان الوقت
غير مذكور في الشهادة بين فبطل كانت حالها اخذت ولا ثم روى على المدعي
ثم اخذها منها المدعي عليه ولو ادعى اولان هذا الرجل اخذ منه الفاد فاقام البينة

اقران هذا المال اخذ منه المفسد
المسمى فلان آخر نسخ

ثم

ثم ان المدعي عليه اقام البينة ان هذا المدعي اقر ان فلان بن فلان كذا
المدعي عليه اخذ منه هذا المال كان ذلك ابطالا لدعوى المدعي الاول
وكذا بالبينة رجل ادعى عبدا في يد افسان واقام البينة انه لم يمت ان
المدعي عليه اقام البينة ان الشهود قد ادعوا هذا العبد جازت
شهادتهم وبطلت بينة المدعي ولو تنازع رجلان في شئ فاقام الاول
البينة انه كان في يده شئ وشهد واقام الآخر البينة انه كان في يده شئ
اقر القاض في يده شئ اسعة وكذا لو اقام احدهما البينة انه كان في يده
شئ وشهد واقام الآخر البينة انه كان في يده شئ فجمع جعل القاض في يده شئ
الجمعة عبد في يد رجل اقام البينة انه عبد من عشرين سنة واقام
الآخر البينة انه عبد وكان في يده شئ سنة حتى انقصه الذي في يده شئ
عشرين سنة واقام الاخر انه غيره فهو لمن في يده اذا تنازع رجلان وادارة
فاقام الرجل البينة ان الدار دار والمرأة امته واثبت المرأة البينة
انها لها وان الرجل عبد بالدار والدار في يدها بترك في يد الغرض
البينتين في الدار ويحكم كل واحد منهما الحرة ولا تقبل بينة احد على صاحبه
بالرق لكما في التعارض قبل وينبغي ان الدار اذا كانت في يد احد هما
يقضي بينة الخارج لان بينة صاحب اليد في الملك المطلق لا يعارضه
بينة الخارج وعنه محمد بن عبد بن رجل اقام رجل البينة انه عبد ولد
في ملكه ثم اقام مقرر آخر البينة انه عبد ولد في ملكه فقضى القاض به لهما ثم اقام
ثالث البينة انه عبد ولد في ملكه فان القاض يقضي به لثالث ان لم يعد
المقضي لهما البينة انه عبد هما ولد في ملكهما فان ذلك احد هما قضى بالنصف
لذي ادعى البينة واذا قضى على الرجل بمتاج او ملك مطلقا ثم اقام البينة

انه كان في يده شئ فجمع جعل القاض في يده
شئ الجمعة نسخ

على النسيج او على النسيج من المديق قبلت بينة رجل اقام البينة على ان فانه
بلدة كذا فيقضي له بهذا الجارية او بهذا الشاة واقام ذو البند البينة على النسيج
يقضي بينة المديق ولا يقضي بينة ذي البند على النسيج خلافا لمحمد لا حمالان
يقضي للخارج بالنسيج ولو ان رجلين او عبا وابة في بدر رجل اقام احدهما
البينة على النسيج والا فاعلى الملك فصاحب النسيج او على خارجا كان
او صاحب بدر ولو ان رجلين او عبا نسيج وابة يقضي بينهما فانه وقت
كل واحد من البنتين وقتا وست الدابة يوافق احد البنتين وهما خارجا
او احدهما يقضي للذي وافق له ست الدابة وان كان ست الدابة مشككا فانه
خارجا يقضي لهما وان كان احدهما صاحب بدر يقضي له وان خالف
سن الدابة الوقتين في رواية يقضي لهما وفي رواية تبطل البينتان وان
تنازعا في ثوب هو في يد احدهما اقام احدهما البينة انه نسيج نصفه واقام
الذي في يده البينة انه نسيج نصفه قال محمد ان كان يعرف نصفه فلكل
واحد منهما النصف الذي نسيج وان لم يعرف فكله للخارج وتنازع على صوف
واقام ذو البند البينة انه ملكه جثة من شاة بملكا يقضي به لذى البند ولو اقام
الخارج البينة على ان شاة في يد غيره انها شاة وجده هذا الصوف منها
واقام ذو البند البينة ان الشاة الذي يدعيها له وجده الصوف منها
يقضي للخارج ولو اختلفا في جبين فقال صاحب البند هو لى نصفه في يد
من بين شاة هذه واقام الخارج البينة على مثل ذلك فانه يقضي بالثاة
للخارج ولو ادعى عبدا في بدر رجل اقام هو البينة انه عبده ولو في ملكه
من امة وعبده واقام خارج البينة على مثل ذلك يقضي بالعبد للذي
في يده واقام ذو البند البينة على امة في يده انها امة ولدت هذا العبد في ملكه

واقام

واقام الخارج البينة على ان هذا منه ولدت في ملكه فانه يقضي بالامة للمدعي واذا
اختصم رجلان في ارض فيها نسيج اقام كل واحد منهما البينة ان الارض
والزرزله هو الذي زرعهما فانه يقضي بالخارج ولو ان عبدا في بدر رجل اقام
بينة انه عبده ولد في ملكه ولم يذكر له شهودا انه ولد في ملكه واقام ذو البند
بينة انه عبده ولد في ملكه من امة هذا عبده هذا واقام رجل اخو البينة
على مثل ذلك فانه يقضي بالعبد بين الخي رجلين نصفين ولو اختصم
ذو البند وخارج في مسح فاقام كل واحد منهما البينة انه مسح كتيب في ملكه
فانه يقضي به للمدعي فلو ادعى وجا جاني بدر رجل انه له خرج في ملكه واقام
ذو البند البينة على مثل ذلك فانه يقضي به لذى البند رجلان تنازعا في دار
كل واحد منهما يدعي انها له وفي يده واقاما البينة يجعل القاضى الدار
في ايديهما دار في بدر رجل اقام رجل البينة انه اشتراها من فلان بغير ذي
اليدين الف درهم وهو بملكها ونقد الثمن واقام اخو البينة ان فلانا
آخو وجهها منه وقبضها واقام اخو البينة على الصدقة من رجل اخو واقام
الاخو البينة انه ورثها من ابيه فانه القاضى يقضي بينهم اربا عا دارة او عوا
ذلك من رجل واحد يقضي للمشتري ويبيع بينة البيع رجل في يد دار واقام
رجل البينة انها له واقام رجل اخو البينة انها له ولفلان ببيع فلان اشتراها
من ذي اليد او من رجل اخو بتمن معلوم ونقد الثمن وقبضها الدار والبركة
غائب قال في قياس قول ابي حنيفة بالدار اربا عا لانه الذي يدعي ان
لنفسه وعشر كجب الغائب لا يكون خصما عن شركه فانه هو مدعي النصف
والمدعي الاخر يدعي الكل ولو كان مدعي الشركة اقام البينة ان الدار له
كانت لابيها مات وتركها ميراثا له ولا فيه فانه القاضى يقضي للدار بغير كل

الى الغائب

اذا اقام ذو البند البينة انه عبده ولد في ملكه ولم يذكر له شهودا انه ولد في ملكه واقام ذو البند بينة انه عبده ولد في ملكه من امة هذا عبده هذا واقام رجل اخو البينة على مثل ذلك فانه يقضي بالعبد بين الخي رجلين نصفين ولو اختصم ذو البند وخارج في مسح فاقام كل واحد منهما البينة انه مسح كتيب في ملكه فانه يقضي به للمدعي فلو ادعى وجا جاني بدر رجل انه له خرج في ملكه واقام ذو البند البينة على مثل ذلك فانه يقضي به لذى البند رجلان تنازعا في دار كل واحد منهما يدعي انها له وفي يده واقاما البينة يجعل القاضى الدار في ايديهما دار في بدر رجل اقام رجل البينة انه اشتراها من فلان بغير ذي اليدين الف درهم وهو بملكها ونقد الثمن واقام اخو البينة ان فلانا آخو وجهها منه وقبضها واقام اخو البينة على الصدقة من رجل اخو واقام الاخو البينة انه ورثها من ابيه فانه القاضى يقضي بينهم اربا عا دارة او عوا ذلك من رجل واحد يقضي للمشتري ويبيع بينة البيع رجل في يد دار واقام رجل البينة انها له واقام رجل اخو البينة انها له ولفلان ببيع فلان اشتراها من ذي اليد او من رجل اخو بتمن معلوم ونقد الثمن وقبضها الدار والبركة غائب قال في قياس قول ابي حنيفة بالدار اربا عا لانه الذي يدعي ان لنفسه وعشر كجب الغائب لا يكون خصما عن شركه فانه هو مدعي النصف والمدعي الاخر يدعي الكل ولو كان مدعي الشركة اقام البينة ان الدار له كانت لابيها مات وتركها ميراثا له ولا فيه فانه القاضى يقضي للدار بغير كل

انه ورثها من ابيه كجب واقام اخو البينة ان فلانا آخو وجهها منه وقبضها واقام اخو البينة على الصدقة من رجل اخو واقام الاخو البينة انه ورثها من ابيه فانه القاضى يقضي بينهم اربا عا دارة او عوا ذلك من رجل واحد يقضي للمشتري ويبيع بينة البيع رجل في يد دار واقام رجل البينة انها له واقام رجل اخو البينة انها له ولفلان ببيع فلان اشتراها من ذي اليد او من رجل اخو بتمن معلوم ونقد الثمن وقبضها الدار والبركة غائب قال في قياس قول ابي حنيفة بالدار اربا عا لانه الذي يدعي ان لنفسه وعشر كجب الغائب لا يكون خصما عن شركه فانه هو مدعي النصف والمدعي الاخر يدعي الكل ولو كان مدعي الشركة اقام البينة ان الدار له كانت لابيها مات وتركها ميراثا له ولا فيه فانه القاضى يقضي للدار بغير كل

لنفسه نصف الدار ويقضي بالنصف للميت يدفع الربع الى الابن الحاضر ويترك
 الربع في يد المدي عليه حتى يحضر الغائب فاذا حضر الغائب اخذ الربع بغير مينة
 وارفعه بدرجل اقام اخوه البينة انها كانت دارا بيعة مات وتركها
 ميراثا له ولا خيرة ذي البذل وارث له غيرهما واقام رجل اجنبى البينة
 انها داره والذي في يده الدار كجده وعواها يقول الدار لي لم ارثها
 من ابني فانه القاضي يقضي بثلاثة ارباع الدار لاجنبى وبالربع لابن المدي
 ولا شيء لذي البذل رجلان ادعيا دارا في بدرجل اقام احدهما
 البينة ان هذا الدار كانت دار فلان مات منذ سنتين وتركها
 ميراثا له واقام الاخر البينة ان فلان مات منذ سنة واحدة وتركها
 ميراثا له والذي في يده ينكر وعواها ويدعي لنفسه قال محمد الدار بينهما
 نصفان ولا تقبل لتخرج الموت ولو اقام احدهما البينة ان هذه
 الدار كانت لفلان منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثا له واقام
 البينة ان هذا الدار كانت لفلان الميت غير الاول منذ سنتين
 مات وتركها ميراثا له وهي بهذه الوجه الذي اقام البينة على ذلك
 سنين لانهم قتلوا الملك رجل ادعى دارا في بدرجل انها دار اقام
 الذي في يده الدار ببينة انه لفلان الغائب كان ادعى هذا الدار هو
 في يده ووقعها القاضي في المستحق ثم انه اجر بالذي هو فيها تقبل
 ببينة ذي البذل على هذا ولو ادعى شيئا لابي واقام البينة ان هذا الشيء
 لابي مات وترك ميراثا فان اباه مات في يوم كذا في سنة كذا واقام
 امرأة ببينة ان اباه تزوجها يوم كذا في سنة كذا وانها مات
 بعد ذلك بيوم بعد ذلك اليوم الذي وقت الابن اراد بذلك

ان المرأة

ان المرأة اقامت البينة على النكاح بعد ما اثبت الابن موته بيوم فان القاضي
 يقضي لكل واحد منهما يقضي للمرأة بالنكاح والصدائق وللابن بالميراث وكذا
 لو اقامت امرأة اخرى ببينة انه كان تزوجها بعد نكاح الاول بيوم يقضي
 لنكاحها ايضا مع نكاح الاول ويقضي لهما بالميراث مع الابن وبشيء هذا اذا
 ادعى الابن ان فلانا قتل اباه واقام البينة وارثوا القتل انه قتل في يوم
 كذا في شهر كذا في سنة كذا واقامت المرأة البينة انه تزوجها في يوم كذا
 بعد ذلك بيوم فانه لا يقضي ببينة المرأة هذا لان وقت القتل بدرجل
 في القضاء ووقت الموت لا يدخل في القضاء ونظام الدليل يطلب
 في اخر فصل دعوى الملك بسبب دعوى فاسحة ولو ادعى على رجل
 انه قتل اباه على ابا سيف منذ عشرين سنة وانه وارثه لا وارث له
 غيره وجاوت امرأة معا وله واقامت البينة ان والد هذا تزوجها
 منذ خمسة عشر سنة وان هذا وارثه مع ابنه هذا قال ابو حنيفة الحسن
 في هذا ان اجرة ببينة المرأة اثبت بنسب الولد ولا يبطل ببينة الابن
 على القتل ولو اقامت المرأة البينة على النكاح ولم تأت بولد فالبينة
 ببينة الابن وله الميراث ووزن المرأة ويقتل القاتل ثلثة نفوس او عوا
 نكاح وانه فاقام كل واحد منهم انها ولده واثبت هذا بالدابة معروفة لانه
 يقضي بالنكاح بينهم رجل مات وترك ابنتين فادعى احداهما لابيها
 على هذا الرجل الف درهم من ثمن مبيع وادعى الاخر انه كان من قرضي
 واقام كل واحد منهما البينة على ما ادعاه فانه يقضي لكل واحد منهما ثلثا
 ليس لاحدهما ان يشارك صاحبه فيما قبض دار في بدرجل وعلوها
 في يد اخر وطريق العلوة ساحة الدار ادعى كل واحد منهما ساحة الدار

2

[illegible]

فان العبادات لا تنفع الا بالنفس
فانما على النفس وهو من عظم الافان
باسم خدا العبد المذنب

انه ابرأ من جامع الفصولين فقام مسلم ونصراني ببنية نصرانية
 على دين له على الميت بيداو بن المسلم عندهما وقال ابو يوسف بن جهمان
 ولما قام كل واحد منهما ببنية نصرانية على عبد بن نصراني حتى فهو مسلم
 وعمراني يوسف بينهما نصفان كافر مات وله ابنا مسلم وكافر فقام المسلم
 ببنية مسلم او كافر على ان مات مسلما وقام الكافر ببنية على مائة كافر
 يقضي بالارث المسلم ويصل عليه كالمسلمين مسلم وكافر حكم بالاسلام
 من باب شهادة اهل الذمة در الوجيز برهن انه لا فبرهن خصمه ان يهود
 ادعوه تبطل بنية المدعي جامع الفصولين مجهول الشب اقام بنية
 وقام الاخر ببنية انه ابنه من هذه المرأة وقام ذوالبني ببنية انه ابنه اولم يشبه
 له ام تفي للخارج غلام احكم اقام بنية على رجل وامرأة ان ابنهما وقام
 الاخر وامرأة ببنية ان الغلام ابنهما فبنية الغلام اول فثبت نسبة الذي
 ادعاهما در باب دعوى نسب المجهول در الوجيز برهن على ان مات
 وترك هذا ميراثا لاني وتركته له وحكم له وبرهن خصمه ان امك التي تدعي
 انه مات اول قبل يندفع وقبل لا يات زمان الموت لا يدخل تحت الحكم
جامع الفصولين دابة بيد رجل فبرهن الخارج انها له اجماع ذوالبني
 او اعاره منه وبرهن ذوالبني انها له نتجت عنده من دابة يقضي بحسب
 لذي اليد انه يدعي هو ملك النسيج والاخر يدعي اجارة واعارة والنسيج
 اسبق من نحو اجارة واعارة ولو برهن الخارج على نسيج دابة حكم له بها
 لم برهن ذوالبني على نسيج عنده حكم له بخلاف الملك المطلقا وذكر في بعض
 الفتاوى لو اقام الخارج وصاحب بنية بالنسيج فيقضي القاض لذي اليد
 اولم يقض حتى قال الخارج امك مبطل في دعوى النسيج لانك اقررت

سقته
 ولو كان بينه وبين
 ولو برهن على نسب
 وقضي بحكم تقبل
 من ادعى كذا في
 من ادعى كذا في

الكذب في هذا الدابة ثم استمر بها فلما يسع هذا الدعوى وبنيته لانه اذا باع
 ثم اشترى فذلك ملك ما وث فبطل كل دعوى النسيج وكجوه وذكر في بعض
 ادعى الخارج النسيج فقال ذوالبني امك مبطل في هذا الدعوى لانك
 اقررت انك استمر بها من فلان فهذا دفع دعوى المدعي ولو ادعى ايضا
 فيها بناء وقام البنية نقض له ثم ان المتقضي عليه ادعى انه احدث البناء
 وقد كانوا استمروا بالارض لاخر يسع وعوله ولو شهدوا بالارض البناء
 اقبالا مدعوى القبة ادعاه ارضا غيره وبرهن خصمه ان اباك
 اقرانه ملك يسع هذا الدفع فلو برهن المدعي فبرهن انك اقررت انه ملك
 لا تسع ايضا وقد عارض الدعوى تقبل بنية الارث بل ان عارض فلو
 اتخ المدعي عليه اقرار الموت ولم يورث المدعي تقبل بنية المدعي جامع
الفصولين رجل ادعى على ورثة رجل انه ابن الميت وهو ابن اثنين
 وعشرين سنة وقام عليه بنية فقامت الورثة بنية ان سن المدعي
 ثمانية عشر فذا دفع صحيح در باب النكاح في الشهادة والقضية مات عن زوجة
 واولاد وورثه زوجة وادعى الاولاد انها كانت حوا قبل موته بنية
 اشهدوا في موام بنية واقامت المرأة بنية انها كانت حلالا وقت الموت
 فشهدوا المرأة اولي له كنه في طريق العامة فزعم غيره انه تحدث وزعم
 صاحبه انه قديم واقام بالبينة فالبينة بنية المدعي انه تحدث ادعى عليه ثورا
 انه نتج من بقرة المملوك فحكم وسلم اليه ذابا وذوالبني الرجوع على بعه بالتمس
 فقام بعه بنية على ان هذا الثور نتج عن بقرة المملوك فبحر منه ومن
 المسجون فبنية البائع اول وبه اتفق السالك وقال لان ذوالبني يملك الملك
 من جهة البائع فكان ذوالبني اقامها فكان اول ادعى حمارا انه ملك غاب عنه

او ملك او طلاق او عناق في موضع وثمة او في يوم سميها فاقام المشهود
عليه بينة انه لم يكن في ذلك الموضع او لاني ذلك اليوم لم تقبل منه البينة
على ذلك وكذا كل منية قامت ان فلانا لم يقبل لم يفعل لم يجر هذا كله في اليمين
من باب الدعوى من دعوى القبة شهدا اثنا ان زوج فلانة قتل
او مات وشهدا بان انه حي كانا شهدا دة الموت والقيل اولى اذا
اخر امرأة عدل بوث زوجها الغائب واخبر بانها بكية انه كان الذي
اخرها بالموت له خبر اخر بعبارة الموت واخبر انه شهد جنازة حتى احيا
ان تزوج اخر وان كان الذي اخر بكية جاء بناج لاحق قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضل فشهدا دة انما اولى في شهادة فاضحان اذا
عدك شهادين واحد وجهه او فابحج اولى عنه بها وعند محمد اعاد المسئلة
بان زوج واحد وعدل اثنا في التعديل اولى عدله جماعة وجوه اثنا ان
فابحج اولى في كتاب العدالة والتركبة في الوجيز ولو اجتمعت بينية
النكاح وبينية الطلاق وبينية المكس وبينية العق فبينية الطلاق والعناق
اولى في شهادة الوجيز اذا اجتمعت بينية الرق وبينية حرية وبينية الحبة
اولى في الوجيز انام بينية عند الفاضل انه في هذا الف درهم لاشي عليه
غير ما تم انام ايضا بينية ان له عليه مائة دينار ليس عليه غير ما قال ابو بكر
بيزنه المالان ودرهمين رسم عن محمد انه لا يزنه شئ من كتاب المأذون
لو اقر المأذون بهدين كان عليه وهو محذور او غصب او دليعة او عارية
استهلكها او مضاربة فان كذب رب المال وقال هذا كله في حال اؤلك
لم يصدق العبد في شئ منه ولزمه كله في حال وان صدقته ولم يره الغصب
صاحبه وبنافخا سواه الى حال تمتعه وعند ابى يوسف يؤخذ به في حال صدقة

[illegible]

لا مروت

فرائض الحج ^{نحوه} والوقوف بعرفة وطواف الزبارة ^{نحوه}

92

Hasan Hüsnü Paşa
495